



جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي-الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة

بغنوان:

استخدام الأدوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي في المؤسسة

-دراسة حالة شركة سونلغاز فرع الوادي-

تحت إشراف الأستاذ:

✻ د. محمد فيصل مايدة

من إعداد الطلبة:

✻ انتصار العمودي

✻ رميمصاء بوراس

✻ علجية محبوب

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د/زهواني رضا (أستاذ، جامعة الوادي) رئيسا

د/محمد فيصل مايدة (أستاذ محاضر، جامعة الوادي) مشرفا ومقررا

د/عشوش محمد الحافظ (أستاذ محاضر، جامعة الوادي) مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019



جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي-الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة

بغنوان:

استخدام الأدوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي في المؤسسة

-دراسة حالة شركة سونلغاز فرع الوادي-

تحت إشراف الأستاذ:

✧ د. محمد فيصل مايدة

من إعداد الطلبة:

✧ انتصار العمودي

✧ رميمصاء بوراس

✧ علجية محبوب

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د/زهواني رضا (أستاذ، جامعة الوادي) رئيسا

د/محمد فيصل مايدة (أستاذ محاضر، جامعة الوادي) مشرفا ومقررا

د/عوض محمد الحافظ (أستاذ محاضر، جامعة الوادي) مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاهداء

اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أهدي عملي المتواضع هذا والذي ووفقني الله في إتمامه إلى:

صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فقد كان الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب). أطل الله في عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة والتي سهرت لتربيتي وتعليمي وتأملت لآلامي إلى أعز مالدي في هذا الكون

(أمي العزيزة). حفظها الله وأطل عمرها

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود إخوتي وأخواتي.

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمتني لحظاتهم رعاهم الله ووفقهم:

رميصاء، علجية

وإلى كل الأصدقاء والزملاء والزميلات وإلى كل من ترتبط بي وببينهم مودة

انتصار

اهداء

إلى من به أدركت بخور العطاء

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله في السراء والضراء

إلى حكمتي وحلمي إلى أدبي وعلمي

إلى الذي لا تفيه الكلمات والشكر والعرفان إلى من هو منبع للمحبة والحنان

إلى من أعانني بالصلوات والدعوات إلى أبي الحبيب متعك الله بوافر الصحة والرضا

إلى من أعطني من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما

إلى من أثارت في قلبي الطموح إلى المعرفة

إلى من كنت أسألها في كل مرة قبسا من نورها كي أمشي

إلى الغالية التي لا أرى الأمل الا من عينيها

إلى القلب الطاهر الذي أسعى دوما لرضاه

إلى جوهري الثمينة أُمي الغالية الحبيبة حفظها الله،

إلى أزهار النرجس والرياحين التي تفيض قلوبهم حبا لي على مر السنين

إلى أخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى أعز الناس على قلبي ورفقاء دربي إلى من كانوا سنداً لي في هذا العمل

العمودي انتصار، محبوب علجية

إلى زملاء الدراسة بقسم علوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة سنة ثانية ماستر دفعة 2020/2019

إلى من جادو علينا بوافر عملهم الجميل وجهدهم طول هاته السنين

إلى أساتذتي الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية

رميصاء

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني وزدني علما

إلهي لا يطيب الليل إلى بشرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلى بذكرك ولا تطيب

الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمدﷺ

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء "والدتي الغالية"

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى القلب الكبير "والدي العزيز"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة ونفوس البريئة

إلى رياحين حياتي أخوتي وأخواتي وزوجي الغالي

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل إلى كل أصدقائي والأقارب

علجية

الشكر

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات أنه وفقنا في دراستنا وإنجاز هذا العمل الذي نتمنى ان يكون في مستوى المطلوب، إنه لمن دواعي السرور ونحن على وشك تقديم هذا العمل أن نتقدم تشكراتنا الخاصة إلى الأستاذ المشرف " مایده محمد فیصل " لقبوله الإشراف على هذا العمل وتوجيهه لنا، كما لا ننسى ان نتقدم بجزيل الشكر إلى مؤسسة سونلغاز بالوادي لقبولها لنا القيام بتقرير التربص بالشكر الأستاذ عاشور محمود الذي لم ييخل علينا بأية معلومة، كما نشكر كل الأساتذة الذين درسونا ووجهونا إلى طريق النجاح والتفوق وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إعداد هذه المذكرة.

المخلص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي حيث قمنا في الدراسة النظرية بتطبيق المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الأهمية التي يلعبها التحليل المالي في معرفة وتقييم المركز المالي للمؤسسة وتقييم الأداء الاقتصادي كما ركزت الدراسة على توضيح مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالأداء المالي والأدوات الحديثة والمتمثلة في نماذج التنبؤ بالفشل المالي وإبراز المزايا التي تتمتع بها. أما الجانب التطبيقي فقد قمنا بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على أرض الواقع من خلال تحليل القوائم المالية النهائية خلال السنوات (2017-2018-2019) لمؤسسة سونلغاز بالوادي، إذ قمنا بحساب المؤشرات المالية التقليدية التي تعد مدخل من مدخلات المؤشرات المالية الحديثة كما قمنا أيضا بتطبيق الأدوات الحديثة للتحليل المالي في المؤسسة محل الدراسة متمثلة في مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي، حيث فسرت النتائج على أن المؤسسة في المدى القصير في حالة أمان من الفشل المالي كما طبقنا أدوات الحديثة متمثلة في التحليل بواسطة الأساليب الإحصائية عن طريق تقدير مبيعات المؤسسة حيث تبين أن قيم هذا المؤشر موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يفسر أن النتائج الأعمال موجبة خلال فترة الدراسة، وبالنسبة لتقدير الأرباح المقدرة كانت النتائج سالبة خلال فترة الدراسة . انطلاقا مما سبق توصلنا إلى مجموعة من التوصيات على النحو التالي: اتباع طرق وأساليب حديثة التي تحسن من مستوى أداء المؤسسة ويزيد ربحيتها والاستفادة من تجارب مؤسسات ناجحة في تطبيق هذه الأدوات.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي الأدوات الحديثة للتحليل المالي تقييم الأداء المالي، التنبؤ بالفشل المالي، مؤسسة سونلغاز الوادي.

Résumé:

Cette étude visait à clarifier l'importance de l'utilisation des outils de l'analyse financière moderne dans l'évaluation de la performance financière et a appliqué l'approche descriptive analytique à l'importance de l'analyse financière pour la connaissance et l'évaluation de la situation financière de l'institution et l'évaluation de la performance économique, l'étude visait également à clarifier les divers concepts théorique associés à la performance financière et aux instruments modernes d'analyse financière illustré par les modèles de prédiction de l'échec financier et mettant en évidence les avantages dont il bénéficie. En ce qui concerne l'aspect théorique de l'étude sur le terrain en analysant les états financiers définitifs de la foundation Sonelgaz à El Oued pour les années (2017-2019), en calculant les indicateurs financiers traditionnels qui sont considéré comme des éléments de derniers indicateurs financiers, nous avons également appliqué des outils modernes d'analyse financière à l'institution étudiée représenté dans indicateurs de prévisibilité l'échec financier, là ou résultants expliquent que l'établissement à court terme en état de sécurité face à une défaillance financière, Nous avons également appliqué les outils modernes par des méthodes statistiques en estimant les ventes de l'établissement, car il été constaté que les valeurs de cet indicateur sont positives pendant la période d'étude ceci explique, les résultats commerciaux sont positifs pendant la période d'étude et pour l'estimation des bénéfices estimés, les résultat sont été négatives pendant la période d'étude sur la base de ce qui précède. nous sommes parvenus à un ensemble de recommandations comme suit: suivre des méthodes et des méthodes qui améliorent la performance de l'institution et augmentent sa rentabilité et tirent parti des expériences des institutions qui réussissent dans l'application de ces outils

Mots clés: analyse financière, outils modernes d'analyse financière, évaluation de la performance Financière, prévision de défaillance financière, fondation SONELGAZ ELOUED.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

.....	الاهداء
.....	الشكر
.....	الملخص
.....	قائمة المحتويات
.....	مقدمة
.....	أ-ج
1	الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: أساسيات التحليل وتقييم الأداء المالي
.....	المطلب الأول: أساسيات التحليل المالي. خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
9	المطلب الثاني: ماهية التقييم
15	المبحث الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة.
15	المطلب الأول: ماهية الوضع المالي.
18	المطلب الثاني: نسب السوق.
22	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية والرياضية.
26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.
27	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.
28	المطلب الثالث: أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى:
29	خلاصة الفصل:
31	الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز -وحدة الوادي-
32	تمهيد:
33	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة
34	المطلب الأول: منهجية الدراسة
36	المطلب الثاني : بطاقة تعريفية لمؤسسة سونلغاز

المطلب الثالث : بطاقة تعريفية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز الوسط	37
المبحث الثاني: استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي لتقييم الوضع المالي في المؤسسة محل الدراسة.....	44
المطلب الأول: تحليل الميزانيات المالية بواسطة نماذج التنبؤ بالفشل المالي	44
المطلب الثاني: التحليل بواسطة الأساليب الإحصائية:	47
المطلب الثالث: مناقشة النتائج المتوصل إليها	49
خلاصة الفصل:.....	50
الخاتمة.....	51
قائمة المراجع والمصادر	54
الملاحق	58

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
	توزيع الوكالات التجارية	1-2
	الميزانية المختصرة لسنة 2017	2-2
	الميزانية المختصرة لسنة 2018	3-2
	الميزانية المختصرة لسنة 2019	4-2
	تطبيق نموذج MATLAN لسنوات 2019-2018-2017	5-2
	تفسير النتائج (1)	6-2
	حساب النتائج من خلال معادلة الارتباط لسنوات 2019-2018-2017 (1)	7-2
	تطبيق نموذج KIDA لسنوات 2019-2018-2017	8-2
	تفسير النتائج (2)	9-2
	حساب النتائج من خلال معادلة الارتباط لسنوات 2019-2018-2017 (2)	10-2
	المبيعات المقدرة	11-2
	المبيعات المقدرة لسنتي 2021-2020	12-2
	الأرباح المقدرة من خلال معادلة الاتجاه العام	13-2
	الأرباح المقدرة لسنتي 2021-2020	14-2

فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
	يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم	1-2
	يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز و.ف.ع الوادي	2-2

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
	وثيقة رسمية توضح قائمة مركز المالي بجانب الأصول لسنة 2017	1
	وثيقة رسمية توضح قائمة المركز المالي بجانب الخصوم لسنة 2017	2
	وثيقة رسمية توضح قائمة مركز المالي بجانب الاصول لسنة 2018	3
	وثيقة رسمية توضح قائمة مركز المالي بجانب الخصوم لسنة 2018	4
	وثيقة رسمية توضح قائمة مركز المالي بجانب الأصول لسنة 2019	5
	وثيقة رسمية توضح قائمة المركز المالي بجانب الخصوم لسنة 2019	6
	وثيقة رسمية نموذج جدول حسابات نتائج لسنتي 2017-2018	7
	وثيقة رسمية نموذج جدول حسابات نتائج لسنتي 2018-2019	8

مقدمة

مقدمة

بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات، وما رافق ذلك من انهيار الكثير من المؤسسات، أصبح التحليل المالي أسلوب علمي هام يقوم على مجموعة من الأدوات التي تساعد على تقييم الأداء المالي، حيث وجدت المؤسسة نفسها أمام ضرورة دراسة القوائم المالية للمؤسسة بشكل دقيق لتقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة والتعرف على أدائها الفعلي، مما يسمح لها بالتنبؤ بمستقبلها المالي لذا لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها

إن التحليل المالي من المواضيع التي شكلت حيزاً هاماً ضمن اهتمام الباحثين، حيث ازدادت أهميته في ظل توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية وتطورات أفاق استخداماته كما تطورت الأدوات التحليلية تطوراً هائلاً، حيث ظهر نمط تحليلي جديد يختلف عن الطرق التحليلية التقليدية، هو التحليل المالي الأساسي الحديث لمعرفة الوضع المالي وتقييم خطة العمل المطبقة داخل المؤسسة، لكن ما نلاحظه هو أن أغلب المحللين الماليين لا يزالون يعتمدون على مجموعة من الأدوات التقليدية التي تتميز بالسكون وتفتقر لعنصر الديناميكية الذي يسمح بالتنبؤ بالحالة المالية للمؤسسات الاقتصادية في المدى المتوسط والبعيد وذلك بالرغم من توفر مناهج وأدوات حديثة مثل نماذج التنبؤ، الأساليب الرياضية والإحصائية، وغيرها من المؤشرات.

من جهة أخرى يعتبر التنبؤ المالي من أهم أدوات الإدارة الجيدة داخل المؤسسات والتي تخدم تحقيق أهدافها التي نشأت من أجلها، فهو يتوقع الاحتياجات المالية للمؤسسة في المستقبل وما ستحقق من أرباح

ولطالما شكل موضوع التحليل المالي حيزاً هاماً ضمن اهتمام الباحثين والمختصين، حيث شهد هذا المجال تطورات كبيرة وابتكار أدوات تحليلية متعددة ومتنوعة ولعل من التطور المستمر للأدوات التحليلية، ظهر نمط التحليلي حديث يختلف عن طرق التقليدية (التحليل بالتوازنات المالية، التحليل بالنسب المالية، أسلوب المقارنات... الخ)

حيث أنه صار يشغل الطرق العلمية في القيام بالتنبؤ بالحالة المالية المستقبلية للمؤسسة ولذلك برزت النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي (الأساليب الحديثة) التي يمكن الحكم بها على الأداء المستقبلي للمؤسسة.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها كونها تهدف إلى مناقشة الإطار الفكري والمفاهيمي وكذا الجانب التقني.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق فإن الإشكالية التي نسعى إلى معالجتها من خلال هذه الدراسة تتمثل أساساً في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

وفي ظل هذا التساؤل الرئيسي وضمن سياق الإجابة عنه يمكننا إن نطرح التساؤلات الفرعية التالية والتي يثيرها الموضوع:

- ماهية أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة؟
- ما هو أثر التحليل المالي في الأداء المالي للمؤسسة؟
- هل يمكن للتحليل المالي بأدواته الحديثة أن يساهم في معرفة الوضع المالي في مؤسسة سونلغاز (وحدة الوادي)

فرضيات الدراسة:

- تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات معرفة الاجتماعية التي تهم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة ويعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسات المختلفة وسيساعده في أداء مهامه بشكل فعال؛

- يمكن أثر التحليل المالي في الأداء المالي للمؤسسة في استخدام التحليل المالي في التنبؤات والتوقع بالأداء المستقبلي ودور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي وتقييم أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي؛
- التحليل المالي يؤدي إلى فهم صحيح للوضع المالي في المؤسسة سونلغاز (وحدة الوادي) وبالتالي تحديد نقاط قوة والضعف فيها.

مبررات اختيار الموضوع:

مبررات الموضوعية:

- قلة المعارف المتعلقة بالأدوات الحديثة للتحليل المالي؛
- معرفة نقاط ضعف المؤسسات الاقتصادية والتحقق من وضعها المالي باستخدام أساليب حديثة، مما يساعدها في تحسين وضعيتها المالية.

مبررات الذاتية:

- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه؛
- الميول الشخصي للموضوع والاطلاع على بعض المواضيع المرتبطة به.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحدهم المواضيع الاقتصادية، التي ما يزال التركيز على تطورها وإثراء محتواها، ومن ثم فإن دراستنا هذه سوف تكون بمثابة محاولة لمواكبة ما يجري من التطورات من خلال الجانبين النظري والتطبيقي في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

- الاحتكاك المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة
- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان
- الكشف على العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المتخذة
- عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقها على مؤسسة جزائرية

حدود الدراسة:

حدود الدراسة المكانية: سنتناول في دراستنا حالة إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي مؤسسة الكهرباء والغاز (sonelgaz) وحدة الوادي.

حدود الدراسة الزمانية:

لقد تمت دراسة حالة هاته على مستوى المؤسسة محل الدراسة وذلك للفترة الممتدة ما بين (2019-2020) وهذا بالإستناد إلى مجموعة من البيانات المالية والمعلومات المقدمة من طرف المديريين والمشرفين على مصالح المؤسسة محل الدراسة

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث ومختلف الأسئلة الفرعية التي يطرحها وبغية الإحاطة وإلهام أكثر ينطلق الموضوع والإثبات صحة أو نفي الفرضيات المقدمة ثم المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي

هذا وقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة وذلك من خلال إسقاط أبرز ما تم التطرق إليه بالجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة، رغبة منا لإثبات مدى صحة ومطابقة ما تم التوصل إليه في الجانب النظري

الأدوات المستخدمة: مرجعية الدراسة :

المصادر الأولية:

وتتمثل في المقابلة والقوائم المالية التي تم الحصول عليها من شركة سونلغاز .

المصادر الثانوية:

فتتمثل في الكتب والمذكرات والمحاضرات والمكتبيات والمجالات والمواقع الالكترونية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع

صعوبات البحث:

- فيروس كورونا (كوفيد 19)، مما جعلنا نلقى صعوبات في التنقل... الخ .
- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف المؤسسة بخصوص سرية .

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة فقط تم تجزئته إلى فصلين ، حيث كان فصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي وقسمنا ذلك الفصل إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تحدثنا فيه على أساسيات التحليل والتقييم المالي وهذه أساسيات تكمن في لمحة تاريخية عن التحليل المالي ومفهومه وأهمية التحليل المالي وأهدافه وأنواع التحليل المالي ومراحلها وكما قمنا أيضا بتكلم عن التقييم في المطلب الثاني من خلال مفهومه وأهمية وخطوات تقييم الأداء المالي ومقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة عليه ، كما تناولنا في المبحث الثاني إلى مساهمة الأدوات الحديثة لتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة ، حيث تطرقنا إلى ثلاث مطالب ، المطلب الأول ماهية الوضع المالي والمطلب الثاني نسب السوق والمطلب الثالث الأساليب الإحصائية والرياضية. وأيضاً تعرضنا في المبحث الثالث إلى جملة من الدراسات السابقة المتناولة لموضوع تقييم الأداء المالي والتحليل المالي.

أما عن الفصل الثاني قمنا بدراسة حالة للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز حيث قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول طريقة الأدوات المستعملة في الدراسة حيث قسمناه إلى ثلاث مطالب، حيث كان المطلب الأول منهجية المتبعة في الدراسة أما المطلب الثاني بطاقة تعريفية عن مؤسسة سونلغاز أما عن المطلب الثالث دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، ثم تطرقنا الى المبحث الثاني استخدام الأدوات الحديثة لتحليل المالي لتقييم الوضع المالي في المؤسسة محل الدراسة حيث كان المطلب الأول تحليل الميزانيات المالية بواسطة نماذج التنبؤ بالفشل المالي والمطلب الثاني التحليل بواسطة الأساليب الإحصائية كما خصصنا مطلب ثالث والأخير الى مناقشة أهم النتائج المتوصل اليها

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

تمهيد:

لقد تعددت العديد من الدراسات الأكاديمية في استخدام الأدوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي في المؤسسة ، وهذا لأهمية التي تحضي بها المحاسبة بصفة خاصة في كل المؤسسات الاقتصادية لاسيما الشركات المتعددة الجنسيات وأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين وأصحاب الممارسة المهنية لما لها من مصالح ، وأيضا لأهمية استعمال المخرجات هذا النظام في عملية قياس وتقييم الأداء المالي في البيئات الاقتصادية ومستويات اتخاذ القرارات ، من أجل تحديد مدى نجاح الهيئات في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية .

لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وفق التسلسل التالي:

المبحث الأول: أساسيات التحليل وتقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: أساسيات التحليل وتقييم الأداء المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية (التسيير المالي) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص للحالة للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أكثر) باستعمال وسائل وطرق تهدف مجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة لفهم مداولاتها ومحاولة تفسيرها. ومن خلال ذلك سوف نتطرق الى مطلبين الأول اساسيات التحليل المالي والثاني ماهية التقييم

المطلب الأول: اساسيات التحليل المالي.

في هذ المطلب سوف نقوم بعرض التحليل المالي لما له من لحة التاريخية ومفهوم و كما سنتطرق الى أهمية وأهداف التحليل المالي و أنواعه ومراحله

الفرع الأول: لحة تاريخية عن التحليل المالي ومفهومه

سنقوم في هذا الفرع بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على لحة تاريخية وأسباب نشأته ومجموعة من التعريفات المتعلقة بتعريف التحليل المالي.

أولاً: لحة تاريخية عن التحليل المالي:¹

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19 م، حيث استعملت البنوك والمؤسسات الاقتصادية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشوفها المحاسبية إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية الممتدة من الفترة بين (1929-1933) كان لها أثر معتبر في تطوير التقنيات التسيير والتحليل المالي ففي سنة 1933 أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دورها في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في ستينات أنصب الاهتمام على نوعية المؤسسات، حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة في تحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية لشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاث سنوات والمقارنة بين نتائجها واستنتاج وتطوير سير المؤسسة المالية) وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطوير نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية

ثانياً: أسباب نشأته:²

نشأة التحليل المالي: تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الثورة الصناعية : أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفورات الإنتاج الكبير ، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمار على نطاق واسع ، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظم النقص

¹ - بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص: 7

² - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص: 25

خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج ، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها

2- التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بالثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة الحسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالي ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية

3- الأسواق المالية: تتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية ، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية ، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية ، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرين الحاليين والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية ، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين ، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بالتحليل حسابات منشآت الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها ، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق

4- الائتمان: إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز والنقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل قوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو تفرض منحها لنوع من منشآت، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة بمهمتها إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة لمساعدة المصارف

ثالثا: مفهوم التحليل المالي

التعريف الأول:¹ يقصد بالتحليل المالي تلك العملية التي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد الأهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات

التعريف الثاني: يعرف التحليل المالي بأنه مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات.

ويعد التحليل المالي عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي اتبنت القوائم المالية نجاحها ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها.

التعريف الثالث:² يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة للعملية اتخاذ القرارات كما يقصد به عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة

¹ - محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014، القاهرة (مصر)، ص 113

² - حمزة محمود الزبيدي، نفس المرجع السابق، ص 39

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط منشأة والأعمال وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمنشأة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المنشأة

التعريف الرابع:¹ هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة

التعريف الخامس:² تعني بالتحليل المالي دراسة للقوائم المالية (الميزانية العمومية) بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية محددة وذلك لإبراز الارتباطات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر

إن القوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي تعد مدخلات لعملية التحليل المالي ، ففي الوقت التي تكون فيه هذه القوائم نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تعد بداية الطريق في التحليل المالي ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للمنشأة وتفسيره وبالتالي فإن صحة القياس المحاسبي وسلامته وكفاية الإفصاح المحاسبي وملائمته شرطان أساسيان وخطوتان لازمتان لضمان إمكانية التحليل المالي السليم، والعكس صحيح فإذا كانت القوائم المالية غير صحيحة (عند القياس المحاسبي أو عند الإفصاح المحاسبي)، أصبح التحليل المالي غير صحيح بالتبعية ، إذن أن ما يبني على خطأ غالباً ما يكون خطأ³

أي أن التحليل المالي تم بهدف التعرف على مواطن القوة في المنظمة والعمل على تعزيزها أو مواطن الضعف فيها والعمل على علاجها وبما يساعد على حسن التخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات⁴

من خلال هذه التعريفات نستخلص خصائص التحليل المالي التي تتمثل في:⁵

- يساعد التحليل المالي من تقييم الأداء المالي من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية الأخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عم تأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات.
- هو أداة للتخطيط السليم.
- يساعد على كشف نقاط القوة واستغلالها ونقاط الضعف وتجنبها.
- هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية والنسب والمعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل.

¹ منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، 2000 م، ص 12

² حمزة محمود الزبيدي، نفس مرجع اعلاه، ص41

³ الادارة والتحليل المالي، نفس المرجع سابق، ص 158

⁴ عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، صناعاء، 1435هـ - 2013 م، ص 156

⁵ العمري بشري، ماني حنان، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم المالية ومحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أملي محمد أولحاج، البويرة 2017/2018، ص07

الفرع الثاني: أهمية وأهداف والتحليل المالي:

إن أهمية التحليل المالي قد زادت شكل كبير في الاقتصاد المعاصر لذا رأينا أن نقوم بدراسة التحليل المالي من أهميته وأهدافه أولاً: أهمية التحليل المالي:¹

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم ، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة ، أو فترات زمنية متعددة إضافة إلى توضيح حجم هذا التغيير على الهيكل المالي العام للمؤسسة وأثار هذا التغيير بشكل واضح وبالتالي يساعد على التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية :

- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسات المختلفة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال
- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة
- يتناول التحليل المالي مخارج النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت مؤسسات تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة
- يساعد التحليل المالي بتقييم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد لرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة
- تساعد النسب المالية الإحصائية، والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق
- يساعد التحليل المالي في تقييم المؤسسات المختلفة تقييماً شاملاً، يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما إذا كانت تستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه، أو غير ذلك
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات الاقتصادية، من حيث معرفة المؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لملاقاة إشهار إفلاسها الملاك من خسائر محتملة.

ثانياً: أهداف التحليل المالي:²

- توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:
- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
 - تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
 - تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
 - الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والمخطط المستقبلية.
 - تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
 - التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة.

¹ - وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمارك، 2007، ص: 22، 21

² - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، طبعة ملونة، 2007، ص 11-12

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير والطويل
- على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في النتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل.

الفرع الثالث: أنواع ومراحل التحليل المالي

لقد عرف التحليل المالي مراحل في تطوره وبرزت أهميته في إبراز مدلولية القوائم المالية وتحديد المؤشرات المناسبة للوصول الى أفضل النتائج ونظرا لما يكتسبه أهمية التحليل المالي فلقد تم تقسيمه إلى عدة أنواع ومراحل كما يلي:

أولاً: أنواع التحليل المالي¹

عند تحليل المركز المالي والائتماني للمنشأة يمكن استخدام عدد ضخم من النسب والمعايير المالية المختلفة، ولكن هناك أكثر من طريقة لاستخدام هذه النسب في تحليل عمليات وأنشطة المنشأة، واختلاف نوع التحليل يرجع إلى الغرض المقصود من التحليل فعندما نريد تحليل بند أو نشاط للمنشأة وتقييمه لسنة واحدة ومعرفة ما يمثله من مبلغ الكلي الذي تستخدمه المنشأة يطلق عليه تحليل رأسي، أما إذا أردنا تحليل نفس البند وتقييمه على مدار عدة سنين واكتشاف اتجاه الصعود أو الهبوط ومقدار تحسنه أو تراجعها يطلق عليه تحليل أفقي.

ومن هنا يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي باستخدام النسب إلى قسمين:

- التحليل الرأسي.
- التحليل الأفقي.

1. التحليل الرأسي:

يقصد بهذا التحليل قائمة مالية ولفترة مالية واحدة ، وإجراء التحليل عليها تحليلاً رأسيًا ، ونعني بذلك تحديد نسبة كل عنصراً وبند من بنود القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها ، وكذلك يمكننا تحديد نسبة كل عنصر أو بند من بنود القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها ، وكذلك يمكننا تحديد نسبة كل عنصر أو بند من بنود القائمة المالية إلى إجمالي مجموعته التي ينتمي إليها داخل القائمة الخاصة بنفس المنشأة وعن نفس الفترة المالية الواحدة ، وكما يمكننا تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى إجمالي القائمة نفسها .

خصائص التحليل الرأسي:

- يقتصر كل تحليل على قائمة مالية واحد؛
- يقتصر كل تحليل على فترة مالية واحد؛
- يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى إجمالي القائمة، التي يجري عليها التحليل؛
- يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى إجمالي مجموعة العنصر التي ينتمي لها.
- يهتم بتحليل نسبة المجموعة إلى إجمالي القائمة، التي يجري عليها التحليل.

¹-الإدارة والتحليل المالي، نفس المرجع السابق، ص 224- 228

1/نسبة عناصر القائمة إلى المبلغ الكلي للقائمة:

نسبة عناصر الميزانية العمومية إلى المبلغ الكلي للميزانية وكما يأتي:
الوزن النسبي للأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول $\times 100\%$
الوزن النسبي للأوراق المالية = الأوراق المالية / مجموع الأصول $\times 100\%$

2/نسبة عناصر قائمة الدخل إلى مبلغ الكلي للمبيعات وكما يأتي:

الوزن النسبي لمجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات $\times 100\%$
الوزن النسبي لصافي الربح = صافي الربح / صافي المبيعات $\times 100\%$

2/نسبة عناصر القائمة إلى مجموعة العنصر وكما يأتي:

الوزن النسبي للأوراق المالية من الأصول المتداولة = الأوراق المالية / الأصول المتداولة $\times 100\%$
الوزن النسبي لتكلفة المبيعات من صافي المبيعات = تكلفة المبيعات / صافي المبيعات $\times 100\%$

3/نسبة مجموعة في القائمة إلى المبلغ الكلي للقائمة

الوزن النسبي للخصوم المتداولة = الخصوم المتداولة / مجموع الخصوم $\times 100\%$

2. التحليل الأفقي

نقصد بالتحليل الأفقي تقييم وتحليل وتقصي ومتابعة عنصر واحد بمفرده على مدار عدة فترات زمنية متتالية، لتحديد اتجاه ذلك العنصر وتحديد التغير الحاصل في قيمة ذلك العنصر إما في صورة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية، وهذا التحليل يأخذ في الاعتبار مجموعة من القوائم المالية لعدد من الفترات لأعوام متتالية، إذ يتم تحديد إحدى تلك السنين كسنة (أساس) وبقيّة السنين كسنين قياس، ويجب ألا تقل سنوات القياس عن سنتين غير سنة الأساس، ومن ثم قياس التغير في ذلك العنصر ثم تحديد نسبة ذلك التغير.

خصائص التحليل الأفقي:

- يحتاج هذا التحليل إلى مجموعة قوائم مالية تحتوي نفس العنصر الذي سيجري عليه التحليل.
- يحتاج هذا التحليل إلى فترات زمنية طويلة تزيد على ثلاث سنوات أو ثلاث فترات مالية.
- يقدم هذا النوع تحليل الاتجاه للعناصر التي سيجري عليها التحليل والذي يأخذ أحد الاحتمالات الآتية:
 - اتجاه العنصر نحو الزيادة.
 - اتجاه العنصر نحو نقصان.
 - اتجاه العنصر متذبذب.
 - اتجاه العنصر الثابت.
- يقدم هذا التحليل الاستقراء والتنبؤ لاتجاه هذه العناصر في المستقبل على اتجاهاتها في السنين الماضية.
- يقدم تقييم إنجازات ونشاطات المنشأة على ضوء اتجاهات عناصرها.
- يقدم تقييماً لنجاح سياسات المنشأة في تحقيق أهدافها.

ثانياً: مراحل التحليل المالي¹

- يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:
1. **تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من جهة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
 2. **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.
 3. **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها إذ يتفق المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.
 4. **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق التحليل المالي.
 5. **التوصل إلى الاستنتاجات:** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي في محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.
 6. **صياغة التقرير:** التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها .

المطلب الثاني: ماهية التقييم

إن التطرق إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي بدراسة نظرية يعد مطلباً ضرورياً بالإحاطة بجوانب الموضوع وسنركز في هذا المطلب على مفهوم تقييم الأداء المالي، أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي، خطوات تقييم الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

سننطلق في هذا الفرع إلى تعريف الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

أولاً: تعريف الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي على أنه (تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات²

¹ - أحمد توفيق جمال، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1980، ص25

² - بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 2009، 2008، ص63

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي

التعريف الأول: يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة (تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها مختلفة وبمعنى حر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير محددة سلفا¹

التعريف الثاني: وهناك مفهوم آخر يرى أن تقييم أداء المالي هو عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المؤسسات نفسها تحصل على مواردها وتنتفع كمها بكفاءة وفعالية في سبيل تحقيق أهدافها، ويركز هذا المفهوم على الكفاءة والفعالية كمعيار للقياس وربطها هدف عملية التقييم مرشدا لنشاط في المؤسسة²

التعريف الثالث: تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي نتائج الأداء خلال مدة سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستتب معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج المجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب أحجام هذه الوحدات³.

ومن هنا يمكن استنتاج مفهوم تقييم الأداء المالي والمتمثل في هو نظام متكامل يعمل على قياس نتائج المؤسسة المحققة وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة والعمل على تحسين أدائها المالي.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي وأهدافه

سوف نتعرف في هذا المطلب إلى أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

أولا: أهمية تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية

- أنه يساعد توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
- مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف وذلك بتوجيههم إلى القيام بنشاطات في المجالات التي تخضع للقياس والحكم؛
- يساعد في خلق المنافسة بين الأقسام والأدوات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أدائها؛
- يعتبر قياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال معرفة فعاليتها وكفاءتها وبالتالي تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار؛
- يوفر نظام تقييم الأداء المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؛
- يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في المخطط والعمل على إيجاد نظام سليم للحوافز والمكافآت⁴؛

¹ - نفس المرجع أعلاه، ص 63

² - مجيد كربي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2007، ص 31

³ - بوغريز فيروز وزملائها، استخدام الأدوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة، سونلغاز، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018/2019، ص 38

⁴ - نفس المرجع أعلاه، ص 39

ثانيا: أهداف تقييم الأداء

يمكننا التطرق لأهم أهداف تقييم الأداء المالي:¹

1- تقييم النشاط والنتائج:

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتيسير وهي أرصدة توضع المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو .

2- تحليل الهيكل المالي:

يتمثل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتتمثلة في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة والهدف منه هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي، المردودية والملاكمة المالية، كذلك مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء ...

3- تقييم المردودية:

تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو الاستمرارية، وهي وسيلة تمكن المحلل من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي، حيث يمكن الحكم على الأداء المؤسسة من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل.

4- تحليل التدفقات النقدية:

حيث يمكن من استخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

الفرع الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي:²

لا يوجد اتفاق على خطوات محددة لعملية تقييم الأداء، لكن هناك منهج وطريق لابد وأن يمر بها المقيم والذي يشمل:

1- جمع المعلومات:

تتمثل الخطوة الأولى في جمع كل المعلومات المتاحة عن الشركة والمنتجات والأسواق ومنافسيها، سواء من البيانات العامة (التقارير الإدارية أو المقالات الصحفية ... الخ) أو من خلال دراسات القطاع وملاحظات المحللين الماليين، وعادة ما يتم استكمال هذه المرحلة من المعرفة العامة بالمؤسسة بإجراء مقابلات مع الإدارة التنفيذية، وكذلك زيارات ميدانية على أرض الواقع

2- إجراء تشخيص اقتصادي:

يتم استخدام التحليل الاقتصادي في المقام الأول بهدف فهم نموذج الأعمال للشركة أو المجموعة من نقطة بعد استراتيجي ومالي، ويتيح التحليل الاستراتيجي إلقاء نظرة على الوضع التنافسي للشركة والفرص المتاحة في السوق، ونميز نقاط قوتها وضعفها، والتحليل المالي للتعرف على محددات الأداء الاقتصادي والمالي للشركة على المدى الطويل، وتحليل هيكل التمويل وتقييم قوته المالية.

¹ - نفس المرجع السابق، دور التحليل في التقييم الأداء المالي للمؤسسة، ص 49

2- نفس مرجع السابق، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ص 50

3- اختيار طريقة التقييم الصحيحة:

يتم خلال هذه المرحلة تحديد الطريقة التي سيتم استخدامها في تقييم الأداء، ويتوقف اختيار أسلوب معين على عدة عوامل خصائص الشركة، وأهداف المشتريين وأفق الاستثمار، كما يعتمد هذا الخيار أيضا على توافر البيانات أو ظروف السوق في وقت التقييم.

4- وضع خطة عمل:

من الناحية النظرية، فإن الأسلوب الإكتواري عادة ما يكون هو الأنسب لأنه يفترض أن قيمة الشركة تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطتها، ولكن هذا الأسلوب يتطلب خطة العمل لتطوير وتقييم كمية من إمكانيات التفاعل في حالة من الاندماج مع مجموعة أخرى، وتستند خطة العمل على عدد من الافتراضات المتعلقة بالتغيرات في التدفق النقدي، زيادة احتياجات رأس المال العامل أو الإنفاق الاستثماري.

5- تحديد الافتراضات ومحددات التقييم:

يتم خلال هذه المرحلة وضع الافتراضات أو المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء وتتوقف هذه المعايير حسب نوع الأداء المقيم.

6- بناء مجموعة والتقييم وحصر القيمة:

يتم خلال هذه المرحلة يسعى المقيم أو المحلل لبناء مجموعة من القيم من خلال تحديد قيم الحد الأدنى والحد الأقصى للعنصر المواد تقييমে.

7- النتائج وتحديد الانحرافات والمسؤوليات:

بعد القيام بعملية تحديد القيم وحصرها يبقى معرفة القيم التي لا تتوافق والمعايير الموضوعية، وتحديد حجم انحرافها عن المعيار المسؤول عن وقوع هذه الانحرافات يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي وفق المخطط الموالي .

الفرع الرابع: مقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة عليه¹

لابد لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة أن تحدد مقومات الأداء المالي الجيد وأن تحدد العوامل المؤثرة فيه.

أولاً: مقومات الأداء المالي الجيد:

يمكن الحكم على جودة الأداء المالي من خلال عناصر التالية:

1- الإدارة الاستراتيجية:

هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا، يكون مستمد من الأهداف العليا للشركة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حوا التطوير المستمر لموقفها التنافسي ومواطن قوتها من خلال إحداث المواءمة والتكيف مع البيئة الخارجية وصولاً إلى أداء رسالتها، وهي أيضاً بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

2- الشفافية:

البيئة التي تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات و الأعمال الحالية متاحة ومتطورة ومفهومة وبشكل أكثر تحديد ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح

¹ - مشغل جهاز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 16-17

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

لكل الأطراف ذوي الإعاقة، وتعني تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث وأن يتصف المقيم أو المحلل بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وأن لا يخضع حكمه لأراء الآخرين وأن لا يقوم عن علم بتقديم المعلومات على غير حقيقتها، كما ينبغي على المقيم أن لا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو يجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية عمله

3- إقرار مبدأ المساءلة الفعالة:

وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاحاتهم في تنفيذها

4- وجود النظم المحاسبية:

النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانحياز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يهتم بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى أصحاب المصالح بغية اتخاذ القرارات المناسبة، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الأطراف المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة:

تتلخص أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركة في العناصر التالية:¹

1- الهيكل التنظيمي:

الإطار العام الذي يحدد من في التنظيم لديه السلطة على من، ومن في التنظيم مسؤول أمام من، فهو على ذلك يترتب من مجموعة من مراكز والوحدات الادارية ذات السلطات والمسؤوليات المحددة مع ايضاح خطوط الاتصال واتجاهات العلاقات بين الأفراد شاغلي تلك المراكز

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية

2- المناخ التنظيمي:

يعبر المناخ التنظيمي عن الخصائص المختلفة لبيئة العمل في التنظيم والتي تشمل جوانب التنظيم الرسمي ومزيج الحاجات الخاصة بالعاملين وطبيعة الاتصالات التنظيمية وأنماط الإشراف السائدة وسلوك الجماعات وغيرها من العوامل التنظيمية التي يمكن إدراكها بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة أفراد التنظيم مما يؤثر على سلوك الأفراد وعلى سلوك التنظيمي، حيث يقوم المناخ التنظيمي على سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة

3- التكنولوجيا:

تعرف التكنولوجيا المعلومات على أنها استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بجمع ونقل ومعالجة واسترجاع وإيصال المعلومات، بحيث تعمل على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرات التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة الى زيادة الأرباح والحصة السوقية

¹ - نفس المرجع السابق، ص 23

4- الحجم:

يقصد بالحجم تصنيف الشركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة حجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً فقد يشكل حجم عائقاً لأداء الشركات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابياً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحيطين الماليين المهتمين بالشركة وحتى أن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات ويمكن تصنيف وتبويب العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات إلى:¹

• العوامل الخارجية:

وهي مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تواجه المؤسسة وتؤثر على أدائها المالي، حيث لا يمكن إدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه المتغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها من تأثيراتها، وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة، وقوانين السوق.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

• العوامل الداخلية:

وهي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة بحيث أنه يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهمها:

- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحديد مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها ومن أهمها: نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة، ونسبة الفوائد المدفوعة على الودائع حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة على جملة الأموال التي تحصلت عليها مؤسسة من مصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمستحقات)

- عدم وضوح العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام.
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة.
- مدى توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة.
- عدم وجود نظام معلوماتي داخل المؤسسة يفيد منفذي القرارات بشكل جيد.

¹ - نبيل قبلي، نفس المرجع السابق، ص 90

المبحث الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة.

الأدوات التقليدية (المدرسة التقليدية) ، يعرف التحليل المالي من خلال هذه المدرسة على أنه عبارة عن تقييم الأداء المالي وذلك يهدف الى معرفة نقاط قوة وضعف في أداء المؤسسة ، ومن ثم وضع حلول لنقاط الضعف لمعالجتها والحفاظة وتعزيز نقاط قوة فيها وتعتمد هذه العملية على مجموعة من المعايير والمقاييس التي يمكن استخدامها لتعرف على طبيعة الأداء المالي للمؤسسات والتي يعكس نتائج الأداء في الوظائف و الإدارات الأخرى ، وهذه المعايير هي مقاييس الربحية او التكلفة ، مقاييس السيولة والمديونية ، مقاييس النشاط او الادارة الأصول ومقاييس النمو ونتيجة لتطورات المتسارعة في العالم ونتائج ظاهرة العولة الاقتصادية لكن أصبحت هذه النظرة قاصرة عن المتطلبات المنافسة والبقاء والنمو التي تتطلب الإبداع المستمر المستند إلى الإدارة المعرفة ونظم المعلومات ومن يمكن كسب المعركة في حلبة المنافسة الدولية و كنتيجة لذلك ظهرت المدرسة الجديدة (أدوات جديدة) يهدف التحليل المالي باستخدام الأدوات الحديثة إلى إلقاء الضوء على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل، بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ بمستقبلها المالي، وستناول في هذا المبحث ماهية الوضع المالي كما سنتطرق لنسب السوق وكيفية دراسة البيانات المالية باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية.

المطلب الأول: ماهية الوضع المالي.

في هذا المطلب سوف نقوم بالتعرف على مفهوم الفشل المالي ،كما سنتطرق أيضا الى نسب السوق والأساليب الاحصائية

الفرع الأول: مفهوم الفشل المالي:

الفشل المالي هو: "عدم قدرة المؤسسة، أو المشروع على مقابلة التزاماته لدى استحقاقها، وذلك بالرغم من أن مجموع أصوله يزيد عن مجموع خصومه، ويعبر عن هذه الحالة بمصطلح الفشل الفني، أما حالة الإفلاس أو الفشل الحقيقي فتحدث بحكم القانون عندما يعجز المشروع عن دفع ديونه"¹

وفيما يلي قائمة من النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي، والتي نعرضها حسب التوقيت الزمني للدراسات:

- نموذج BEAVER 1966

- نموذج ALTMAN 1968؛

- نموذج MC COH GH و ALTMAN 1974؛

- نموذج ARGENTI 1976؛

- نموذج OHLSON 1980؛

- نموذج KIDA 1981؛

- نموذج CASEY 1986؛

- نموذج SHERROD 1987؛

- نموذج CAMMPELL 1993؛

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 178

– نموذج 1999 LENNOX؛

الفرع الثاني: أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

سنقوم بشرح ثلاثة أهم نماذج الأكثر شيوعاً واستخداماً.

– نموذج 1966 BEAVER؛

– نموذج 1968 ALTMAN؛

– نموذج 1981 KIDA.

أولاً: نموذج 1966¹ BEAVER:

قام BEAVER عام 1966 بدراسة لغرض التنبؤ بفشل المؤسسات، حيث أجريت الدراسة على عينة من 79 مؤسسة فشلت خلال الفترة (1945-1964)، فضلاً عن 79 مؤسسة ناجحة ومماثلة للمؤسسات الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة، وكان معيار الفشل الذي استخدمه لـ BEAVER إما إفلاس المؤسسة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها، أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة، واحتسب BEAVER 30 نسبة مالية صنفها في ست مجموعات رئيسية وذلك لكل من المؤسسات الفاشلة والناجحة، ثم اختار بعد دراسة مكثفة من كل مجموعة نسبة واحدة لتحليلها، والنسب المالية التي اعتمدها BEAVER في صياغة نموذجية هي:

- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة التداول؛
- نسبة التداول السريع.

وقد اتسم نموذج BEAVER بقوة تنبؤية جعلته قادراً على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات، وقد تابع BEAVER في عام 1968 دراسته السابقة بتحليل 14 نسبة مالية لاختبار قدرتها على التنبؤ بفشل المؤسسات خلال الخمس سنوات السابقة للفشل، ويقوم بحث BEAVER على أساس مقارنة قيم المتوسطات لهذه النسب كل على حدة، أي بين كل من مجموعة المؤسسات الناجحة ومجموعة المؤسسات الفاشلة وذلك باستخدام البيانات المالية للسنة السابقة لسنة الفشل بالنسبة للمؤسسات الفاشلة وذات السنة بالنسبة للمؤسسات القربنة، وكلما ازداد الفرق بين قيمتي المتوسط المالية ما، فإن ذلك يعني أنها تملك قدرة أكبر من غيرها على التنبؤ بفشل المؤسسات. وقد توصل إلى أن أفضل النسب في التنبؤ بالفشل على الترتيب وحسب أهميتها هي:

- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛
- نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات.

وأجرى BEAVER تحليلاً آخر يستند إلى مقارنة متوسطات البنوك المالية في السنة للفشل في المؤسسات الفاشلة مع هذه المتوسطات في المؤسسات الناجحة وكان أهم ما توصل إليه:

¹ حمزة الزبيدي، "إدارة الائتمان"، مرجع سبق ذكره، ص: 293

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

- تميزت المؤسسات الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام؛
- تميزت المؤسسات الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المؤسسات الناجحة، وذلك خلافا لما هو شائع في الأدبيات المالية والمحاسبية؛

- تملك المؤسسات الفاشلة نقدية أقل من المؤسسات الغير فاشلة، ولكن الحسابات المدينة لديها أعلى.
ويجب ملاحظة أن التنبؤ بالفشل وفق نسب BEAVER لا يتم بالاعتماد على نتائج هذه النسب بشكل منفرد، وإنما تدرس معاً، وهنا يظهر دور المحلل المالي في تقييم واقع المؤسسة محل الدراسة.

ثانياً: نموذج¹ALTMAN:

تعد دراسة ALTMAN عام 1968 من الدراسات الهامة التي استخدمت النسب المالية للتنبؤ بفشل المؤسسات، وقد استخدم ALTMAN في بحثه مصطلح الإفلاس، وقد اختار عينة مكونة من 33 مؤسسة صناعية أفلسست خلال الفترة الزمنية من 1946-1965 و 33 مؤسسة صناعية غير مفلسة مماثلة لمؤسسات المجموعة الأولى في نوع الصناعة وحجم الموجودات، وقد استخدم ALTMAN في بحثه أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات وهو أسلوب إحصائي يستخدم تصنيف المجموعات، بحسب خصائص كل مجموعة، ويقوم هذا الأسلوب باشتقاق معادلة خطية تمييزية مكونة من المتغيرات المستقلة وفي بحث ALTMAN هناك متغيران تابعان (المؤسسات المفلسة، المؤسسات غير المفلسة)، أما الخصائص أو متغيرات التمييزية المستقلة فهي النسب المالية، وقد قام بحساب 22 نسبة مالية، وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي تم انتقاء 5 نسب مالية اعتبرت الأفضل في التمييز بين المؤسسات المفلسة المؤسسات غير المفلسة، والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل أو التعثر، وهذه النسب هي:

- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية لأجمالي الديون؛
- نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات.

تأخذ معادلة الارتباط التي تعبر عن هذا النموذج الشكل التالي:

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006 X_4 + 0.010 X_5$$

حيث أن Z هي القيمة التمييزية (Z.score) وهي معيار التفريق بين المؤسسات المفلسة وغير المفلسة، أما X_1, X_2, X_3, X_4, X_5 هي النسب المذكورة سابقاً وينفس الترتيب. ونلاحظ أن النسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المؤسسة وهي: السيولة، الربحية، الرفع المالي، والنشاط.

وقد قام ALTMAN باختبار هذا النموذج على عينات من المؤسسات الاقتصادية، ولمدة 5 سنوات قبل الإفلاس، فكانت النتائج أن النموذج تمكن من التنبؤ بإفلاس المؤسسات بدقة وصلت إلى 95% في السنة الأولى، و72% في السنة الثانية، و42% في السنة الثالثة، و29% في السنة الرابعة، و36% في السنة الخامسة قبل الإفلاس. وبموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرة على الاستمرار وهذه الفئات هي:

- الفئة الأولى: فئة المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار، وذلك إذا كان: $Z > 2.99$ ؛
- الفئة الثانية: فئة المؤسسات الفاشلة والمحتمل إفلاسها، وذلك إذا كان: $Z < 1.81$ ؛

¹ إيمان أنجرو، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي الصناعي"، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص ص: 109-111

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

- الفئة الثالثة: فئة المؤسسات صعبة التنبؤ، وبالتالي تحتاج إلى دراسات أكثر تفصيلاً، وذلك عندما يكون: $1.81 < z < 2.92$.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن النموذج ALTMAN يعتبر أحد النماذج التي تلجأ إليها إدارة | الائتمان بالتنبؤ بحالة العميل المقبلة، وفيما إذا كان يتمتع بالانتماء إلى فئة العملاء الناجحين، أو فئة العملاء الذين يتسمون بأداء منخفض وبالتالي يتمتعون بدرجة وخطورة عالية.¹

ثالثاً: نموذج KIDA2 1981:

يبني هذا النموذج على خمسة متغيرات مرجحة بأرقام مبنية على خمسة نسب مالية رئيسية وهذه المتغيرات هي:

المبيعات	=X4	صافي الربح بعد الضريبة	=X1
مجموع الأصول		مجموع الأصول	
الأصول النقدية	=X5	حقوق المساهمين	=X2
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	
		الأصول النقدية	=X3
		الخصوم المتداولة	

وتكون معادلة هذا النموذج الرياضية كما يلي:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5.$$

وحسب هذا النموذج، إذا كانت النتيجة (Z) إيجابية تكون الوحدة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة (Z) سالبة، فتكون احتمالات الفشل مرتفعة. ويعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة التي أثبتت مقدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات موضع الدراسة.

المطلب الثاني: نسب السوق.

يطلق على نسب السوق اسم نسب الأسهم، حيث تكتسي أهمية كبيرة خاصة لحاملها، أو للمستثمرين فيها، ولحليل الأوراق المالية، ولبنوك الاستثمار وحتى المقرضين، حيث تعتبر هذه النسب مهمة لإدارة المؤسسة من أجل تحليل بياناتها المالية وقياس أدائها على أسعار أسهمها العادية في السوق، خاصة وأن هدف الإدارة التمويلية هو تعظيم ثروة المساهمين، وذلك عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم.³

تستخدم هذه المؤشرات في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات كون أن الكشوفات المالية لا تفصح عن القيمة السوقية للمؤسسة، وفي ظل فرضية كفاءة السوق فإن هذه المؤشرات تعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي تفصح عنها نسب السيولة

¹ حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مرجع سبق ذكره، ص: 247.

² منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 184، 185.

³ <http://almohasb1.blogspot.com/2009/06/Financial-ratios.Html> على الساعة 15:30 25 مارس 2020

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

والرافعة المالية والربحية¹، وعلى مدى قدرتها على تعظيم سعر السهم في السوق خاصة وأن هذا الأخير تعكس قيمته الحقيقية لموجودات الشركة بموجب فرضية كفاءة السوق، ومن أهم هذه النسب نجد:

أولاً: القيمة السوقية للعائد:

تسمى هذه النسبة بمضاعف السعر، لأنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تخنيها المؤسسة من السهم الواحد، حيث يمكن تفسيرها على أنها عبارة عن مجموع عدة سنوات من الأرباح لتسديد ثمن الشراء، فهي نسبة مالية تستخدم في التحليل والتقييم، فإذا كانت نسبة القيمة السوقية إلى العائد مرتفعة فإن هذا يعني أن المستثمرين سيدفعون أكثر عن كل وحدة من الدخل، وكنتيجة لذلك سترتفع تكلفة السهم مقارنة مع أسهم مماثلة له.

القيمة السوقية للعائد (مضاعف السعر) = القيمة السوقية للسهم ÷ حصة السهم من صافي الربح.

وبناء على تفسيرات بعض المحللين الماليين في مقارنة النسبة السابقة مع أسعار الفائدة المطروحة، تم الخروج بالنتائج التالية:

النسبة غير معروفة: عادة ما ترمز إلى نسبة القيمة السوقية إلى العائد للمؤسسات مع خسائر أي تحقيق عوائد سلبية، بأنها غير معروفة؛

0 > النسبة > 1: قد تكون القيمة السوقية للأسهم منخفضة نتيجة لعوامل مختلفة كالأزمة المالية، عوامل السيولة، أو أن المؤسسة قد استفادت من عملية بيع بعض الأصول، أو حققت أرباح غير متكررة؛

5 > النسبة > 10: بالنسبة إلى هذه القيمة تعتبر المؤسسات أن السعر السوقي للسهم هو قيمة عادلة.

11 > النسبة > 17: القيمة السوقية لأسهم تلك المؤسسة مرتفعة، قد يتوقع المستثمرون زيادات في العائدات المستقبلية؛

النسبة < 17: القيمة السوقية لأسهم تلك المؤسسة مرتفعة جداً، نتيجة عمليات المضاربة أو محدودية الأسهم المتداولة في السوق.²

وبشكل عام، فإن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى العائد تشير إلى أن المستثمرين يتوقعون ارتفاعاً في نمو الأرباح في المستقبل مقارنة مع المؤسسات ذات النسبة المنخفضة، ومع ذلك فإنها عادة ما تكون أكثر فائدة للمقارنة بين المؤسسات في نفس الصناعة، فهي تعتبر كمؤشر للسوق بصفة عامة، مع إظهار التباين الذي يطرأ على المؤسسة نفسها، في حين أنه لن يكون مفيداً للمستثمرين استخدام هذه النسبة باعتبارها أساساً للمقارنة بين القطاعات المختلفة، ففي كل صناعة هناك الكثير من أفاق النمو المختلفة، كما أن السمة الرئيسة لسوق الأسهم موجه نحو المستقبل وإلى توقعات التنبؤ.

إن نسبة القيمة السوقية إلى العائد المرتفعة تكون إيجابية، إذا كان سبب ارتفاع القيمة السوقية للسهم هو النمو المستقبلي المتوقع في عائدات تلك المؤسسة، حيث يمكن معرفة ذلك من خلال ربط هذه النسبة مع معدل النمو السنوي المتوقع لاحتساب القيمة السوقية إلى العائد مع النمو وذلك وفقاً للمعادلة التالية:³

ثانياً: القيمة السوقية للعائد مع النمو:

القيمة السوقية للعائد مع النمو = نسبة القيمة السوقية للعائد ÷ (معدل النمو السنوي المتوقع × صافي الأرباح).

تأخذ القيم التالية:

النسبة < 1: يمكن خلالها اعتبار القيمة السوقية للسهم مرتفعة، بالرغم من النمو المتوقع في الأرباح؛

¹ = <http://www.iraqisin.com/vb/showthread.php?t66272545> مارس على الساعة 20

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 146

³ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين، 2008، ص: 66، 67

النسبة >1: بالنسبة للعديد من المؤسسات تعتبر أن القيمة السوقية للسهم هي عادلة، قياساً مع معدل النمو المتوقع في الأرباح؛
النسبة >0.5: القيمة السوقية للأسهم منخفضة، حيث يتوقع زيادة كبيرة في سعر السهم إذا تحقق العائد المتوقع من الأرباح.
 ونتائجها تحدد وتفسر وفقاً للنقاط التالية:

إذا كان معدل النمو السنوي المتوقع في صافي أرباح الشركة للسنة المالية القادمة مساوياً لـ 15% وكانت نسبة القيمة السوقية مساوية لـ 8.25 مرة، فإن القيمة السوقية للعائد مع النمو تكون مساوية لـ: $(15 / 8.250.55)$

كلما كان السعر السوقي اقل، يكون أكثر جاذبية للمستثمر الذي يدفع اقل مقابل كل وحدة من نمو الأرباح؛ من الضروري معرفة أن نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو تصبح اقل فائدة في قياس مدى جاذبية أسعار العديد من المؤسسات الكبيرة، ذات النمو المستثمر والمنخفض نسبياً، بالرغم من أنها تقوم بتوزيع عوائد سنوية.

النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم، وبالتالي المؤسسات ذات معدل النمو المساوي لمعدل التضخم لا تنمو في القيمة الحقيقية لها، كما أن النسبة السابقة تخضع لمعدل نمو تقديري الذي يمكن أن يتغير، نتيجة عدد من العوامل منها ظروف السوق، والأزمات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي من الأفضل حساب نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو ومع ربح السهم للشركات التي تقوم بتوزيعات سنوية لأرباحها النقدية بشكل مستمر.

ثالثاً: القيمة السوقية للعائد مع النمو وربحية السهم:

تكمن أهمية هذه النسبة في:

- ربح السهم يساعد في تحديد قدرة المؤسسة على توليد ما يكفي من التدفقات النقدية وغيرها من تقديم عوائد مرتفعة نسبياً بالإضافة إلى احتمالات النمو؛
- إن نسبة القيمة السوقية إلى العائد والقيمة السوقية إلى العائد مع النمو، تأخذها إدارة المؤسسة التي تنشط خاصة في القطاع الصناعي بعين الاعتبار، بحيث يفترض أن الإدارة في المقام الأول تمثل مصالح المساهمين، من أجل زيادة سعر السهم؛
- سعر السهم يمكن أن يرتفع بطريقتين أساسيتين:

الطريقة الأولى: إما من خلال تحسين الأرباح وتنويع العائدات بحيث ترتفع باستمرار مع مرور الوقت.

الطريقة الثانية: أو من خلال التهرب الضريبي، وذلك بتضخيم التكاليف أو تخفيض العائدات بإتباع سياسات محاسبية مختلفة، بهدف إعطاء المؤشرات نتيجة تدل على أن المؤسسة لديها القدرة على تحقيق نمو في الأرباح بصفة مستمرة¹.

رابعاً: القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:

تسمى بنسبة القيمة السوقية إلى حقوق المساهمين، تستخدم للمقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وتعتمد في حسابها على الأصول الملموسة، والتي تعبر عن القيمة التصفوية للمؤسسة، حيث تكمن أهميتها في الاستدلال على عدم وجود مغالاة في تحديد سعر السهم، فهي تشير إلى عدد وحدات النقد الذي يدفعها المستثمر لقاء الحصول على وحدة واحدة من صافي حقوق المساهمين، والتي تعطي صورة تقريبية عن القيمة التصفوية الموجودات المؤسسة بعد سداد جميع التزاماتها القائمة، كما أن النسبة المنخفضة قد تشير إلى وجود خطأ جوهري في تقييم المؤسسة، والذي يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل، كما هو الحال مع معظم النسب، كما أن هذه النسبة تدل على الاختلاف الموجود بين القطاعات سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية... الخ.

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للأسهم ÷ (مجموع الأصول الملموسة - مجموع الخصوم).

¹ نفس المرجع، ص: 68 - 70

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

خامسا: نسبة ربح السهم : يقصد بربح السهم نسبة العائد النقدي التي يستوفيهها حامل السهم إلى القيمة السوقية له، فهو طريقة لقياس حجم التدفق النقدي الذي يحل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم، حيث أن الاستثمار في سوق الأوراق المالية يعتبر كأحد الطرق الأكثر مخاطرة، لذا نجد أن المستثمرين يبحثون على تأمين التدفقات النقدية من خلال الاستثمار في الأسهم ذات العوائد النقدية العالية نسبيا والمستقرة عادة، والتي تساوي سعر الفائدة المصرفية على الودائع مضاف إليها عائد المخاطرة ومعدل التضخم، لكن من الضروري معرفة إن المستثمرين غالبا لا ينظرون بإيجابية للمؤسسة التي تعطي توزيعات نقدية مبالغ فيها، لان ذلك يعني عدم وجود خطط استثمارية لتوظيف تلك السيولة في التوسع وفي تحسين الأداء.

$$\text{ربح السهم} = (\text{حصة السهم من الأرباح النقدية الموزعة} \div \text{القيمة السوقية للسهم}) \times 100$$

سادسا: نسبة القيمة السوقية إلى التدفق النقدي:

تكتسي هذه النسبة أهمية كبيرة في تقييم جودة أرباح الشركة، حيث تعتمد بشكل أساسي على التدفق النقدي التشغيلي الناتج عن الأنشطة التشغيلية، والذي له أهمية كبيرة في تحديد جودة الأرباح، وكذلك وجود وسيلة لدى المؤسسة تساعد على النمو وعلى توزيع الأرباح.

تتمحور أهمية هذه النسبة في إمكانية احتواء القوائم المالية للمؤسسة على أرباح أو خسائر غير مسجلة، وكذا أرباح وخسائر إعادة التقييم، والتي تؤثر على صافي ربح المؤسسة، في حين يتم استثناء الأرباح والخسائر غير المسجلة عند احتساب التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية للمؤسسة، التي تأسست لأجلها، وبالتالي إعطاء صورة أوضح للمستثمر من أجل اتخاذ القرار الاستثماري.

عادة ما يتم مقارنتها بنسبة القيمة السوقية إلى العائد، وذلك لإعطاء صورة أفضل للمستثمر عن الوضع المالي للمؤسسات من حيث جودة أرباحها، حيث يعتبر وجود فرق كبير بين هاتين النسبتين مؤشرا لتنبية المستثمر الأهمية التركيز على رقم صافي الأرباح ودراسة مكوناته والتأكد من جودة الأرباح قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

$$\text{القيمة السوقية إلى التدفق النقدي} = (\text{القيمة السوقية للسهم} \div \text{حصة السهم من التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية})$$

x100

سابعا: نسبة عائد الاحتفاظ بالسهم:

تكتسي هذه النسبة أهمية كبيرة خاصة وأنها تأخذ بعين الاعتبار كافة المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم، سواء كانت مكاسب رأس مالية نتيجة استمرار ارتفاع السعر السوقي خلال الفترة المالية، أو المكاسب النقدية خلال نتيجة الأرباح النقدية الموزعة.

$$\text{عائد الاحتفاظ بالسهم} = (\text{القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة} - \text{القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة}) \div \text{حصة السهم من الأرباح الموزعة} \div \text{القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة}$$

كما يمكن استخدام المعادلة ذاتها في احتساب العائد على الاستثمار في السهم، وذلك بهدف تحديد المردود الذي يحققه المستثمر من عملية توظيف أمواله في أسهم المؤسسة، في هذه الحالة يتم استبدال القيمة السوقية للسهم في بداية ونهاية الفترة بسعر بيع وشراء السهم.

$$\text{العائد على الاستثمار للسهم} = \text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء} + (\text{حصة السهم من الأرباح الموزعة} \div \text{سعر شراء السهم})$$

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية والرياضية.

الفرع الأول: الأساليب الإحصائية:

أصبحت الأساليب الإحصائية تمثل العصب المحرك في التحليل الحديث من أجل تقييم أداء المؤسسة، أو من أجل التنبؤ بمستقبلها المالي، استعمل المحللون الماليون هذا النوع من الدراسة لسهولة تطبيقه من جهة ولنتائجه الواقعية والتي غالبا ما تنبهم بإمكانية وقوع المؤسسة في العسر المالي أو نتيجة تراجع أرباحها لظروف معينة من جهة أخرى، كما يتميز هذا المنهج بالديناميكية والسرعة في التحليل خاصة مع توفر البرامج الالكترونية اللازمة لذلك.

أولا: طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس:

1- **كيفية استعمال طريقة سنة الأساس:** تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية المجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، والغاية من ذلك هو معرفة وتوضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة أساس من بين السلسلة الزمنية وتتم المقارنة معها، لكن ينبغي اختيار هذا الأساس وفق معايير دقيقة وموضوعية وبعيدة عن التحيز لكي تكون عملية المقارنة عملية موضوعية وصحيحة.

أما رقم القياس فيعرف بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة معينة¹. يذكر أنه عند إجراء التحليل المالي لعدد من السنوات طبقا للأرقام القياسية فيسمى بأسلوب

المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، وينبغي ألا تتجاوز السلسلة الزمنية أكثر من خمس سنوات لكي تكون النتائج دقيقة سيما بعد بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي التي ضربت غالبية دول العالم، والتي تؤثر على القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي يكون الفرق كبيرا عندما تجرى عملية المقارنة لفترة أكثر من خمس سنوات ومن ثم فإن عملية التحليل المالي ستكون من دون جدوى².

ويمكن احتساب العلاقة بين المؤشرات وفقا لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروبا في 100. وتحسب العلاقة كالآتي:

$$(قيمة العنصر في سنة المقارنة \div قيمة العنصر في سنة الأساس) \times 100$$

2- **إجراءات إتباع هذه الطريقة:** هناك بعض الإجراءات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء التحليل وفق الأساليب الإحصائية وهي:

- لا يجوز إتباع هذا الأسلوب إلا عندما توجد سلسلة زمنية من البيانات؛
- إعداد جدول من حقلين، حقل للعناصر وآخر للسنوات ويضم عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية؛ نعتبر قيمة الأساس 100 ثم ننسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروبا في 100³.

ثانيا: تقنية التوقع بالمسح الأساخطي:

تتم هذه العملية وفقا ل 3 مراحل أساسية⁴:

المرحلة الأولى: يتم اختيار معامل المسح (α)، والذي يحسب وفقا للطريقة التالية:

$$\alpha = 2 / (N+1)$$

¹ وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، الأوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص: 130

² وليد ناجي الحياي، "مذكرات في التحليل المالي"، مرجع سبق ذكره، ص: 41

³ وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

⁴ 25 أفريل 2020 على الساعة 22:15، http://www.garyounis.edu/science/statistics/description_p.htm

المرحلة الثانية:

حساب المضاف الأول والثاني وفقا للمعادلتين الآتيتين¹ :

$$\hat{S}t = \alpha y(t-1) + (1-\alpha)\hat{y}$$

$$\hat{S}t = \alpha y \hat{S}t + (1-\alpha) \hat{S}(t-1)$$

2 - 3 - المرحلة الثالثة : وضع معادلة التوقع :

$$a = 2 \hat{S}t - \hat{S}t \text{ حيث } \hat{y}(t+p) = at + bt . p$$

$$b = \alpha / 1 - \alpha (\hat{S}t - \hat{S}t)$$

الفرع الثاني: الأساليب الرياضية.

أدخلت التطبيقات الرياضية في كثير من المعارف والعلوم، والتحليل المالي حاله حال بقية المعارف والعلوم، سيما أن الرياضيات تستطيع أن تنجز الحلول بأقل جهد وأسرع وقت، وهذا ما شجع الباحثين في التوسع باستخدام هذه الطرق خاصة إن أمكن تصوير هذه الأمور بصورة كمية، أو لمحاولة معرفة وجود علاقات بين بعض الظواهر كدراسة العلاقة بين الأرباح والمصروفات أو العلاقة بين المبيعات وعدد العاملين.

يحاول المحلل المالي دراسة هذه الظواهر من أجل معرفة وجود علاقة بين متغيراتها أولا، ثم تحديد أي من هذه الظواهر متغير مستقل وأيها متغير تابع، كما توجد طرق عديدة يستخدمها المحلل المالي مثل البرامج الخطية، طريقة الإحداثيات، البرامج المتغيرة وغيرها من الطرق الرياضية، ومن أهم هذه الطرق نجد:

أولا: طريقة الارتباط والانحدار:

نظرية الارتباط بصورة عامة تدرس شدة أو قوة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين (Y,X)، أما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بالشكل $Y_i = f(x)$ ، فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحني أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحني الانحدار. ولدراسة السوق على سبيل المثال يمكن أن نستخدم الانحدار والارتباط كي نجد العلاقة بين الأموال التي خصصت للدعاية لبضاعة معينة ومقدار البضاعة المباعة أو الربح الذي تحقق نتيجة الدعاية، ويمكن استخدام معادلة الانحدار لتقدير كمية البضاعة المباعة عن طريق تحديد المبلغ المخصص للدعاية، يذكر أنه ينبغي استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا لا توجد فائدة من استخدام طريقة الارتباط، عندما لا توجد علاقة بين الظواهر محل التحليل والدراسة².

ثانيا: طريقة البرمجة الخطية:

البرمجة تعني وضع المشكلة المراد دراستها بصيغة رياضية أو نموذج رياضي ومن ثم حلها، لذا فإن البرمجة الخطية بهذا المعنى تتضمن تخطيط مختلف الأنشطة من أجل الحصول على نتائج مثلى، ويمكن تعريف البرمجة الخطية بأنها " إحدى نماذج البرمجة الرياضية التي تهتم بالتوزيع أو التخصيص الفعال لموارد محددة على أنشطة معروفة بقصد الوصول إلى الهدف المطلوب. كما يمكن اعتبارها كوسيلة:

- للمساعدة في اتخاذ القرارات سيما المتعلقة بوظائف المؤسسة الرئيسية؛
- تحديد المزيج الأمثل من الإنتاج للحصول على أكبر منفعة ممكنة؛
- المساعدة في التخطيط والرقابة على الإنتاج؛

¹http://www.garyounis.edu/science/statistics/description_p.htm23:06 على الساعة 25 أبريل 2020

²القاضي دلال، سهيلة عبد الله، ألبياي محمود، "الإحصاء للإداريين والاقتصاديين"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 129.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

- تساعد البرمجة الخطية في اختيار طريقة الإنتاج التي تحقق أكبر منفعة ممكنة؛
- تساعد في تحديد أفضل الطرق لتوزيع المنتجات من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستخدام¹.
وللبرمجة الخطية عدة طرق منها معادلة المستقيم ($Y = aX + b$)، حيث تعبر a عن قيمة Y لما $X=0$ في حين تعبر b عن ميل الخط وهو عبارة عن التغير في Y بوحدة واحدة.

ثالثاً: الطرق الرياضية التي تعتمد على الأشكال البيانية:

وهي طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلكس، صفوف الانتظار، الشبكات وغيرها، فمثلاً يمكن استخدام هذه الطرق في إعداد القوائم المالية المخططة²، فيمكن استخدام طريقة السمبلكس في استخراج المبيعات المتوقعة للأشهر القادمة وذلك بناء على دراسة قسم التسويق ومن ثم يصار إلى حساب القوائم المالية المخططة (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) بناء على ذلك، وأصبحت هذه الطرق بسيطة وذلك باستخدام بعض البرمجيات، هذه القوائم المالية المخططة يستفاد منها للأغراض التخطيطية والرقابية.

رابعاً: المصفوفات الخطية والموجهة:

تستخدم هذه الطريقة لحل المعادلات ذات المجاهيل المتعددة والمعقدة في المؤسسات الإنتاجية التي تتسم بالحجم الكبير، أو حل مشاكل تواجه قطاعاً اقتصادياً معيناً، لذا لا تستعمل هذه الطريقة إلا عند الضرورة، خاصة وأنها تتميز بالتعقد وتحتاج إلى برامج معلوماتية خاصة من أجل تحليل بيانات المؤسسة³.

خامساً: النسب الرياضية الخاصة بتحليل الأصول والخصوم وتقييم الأسهم:

1- النسب الرياضية الخاصة بتحليل الأصول والخصوم: يمكن استعمال بعض النسب الرياضية التحليل أصول وخصوم المؤسسات، بالإضافة إلى تقييم أدائها المالي، بحيث تحسب وفقاً للعلاقات الرياضية الآتية:
العائد على الأصول (R.O.A): وهو مقياس تحليلي لفعالية الأصول واستخداماتها في أنشطة المؤسسة.

صافي الربح / إجمالي الأصول = س %؛

العائد على حقوق المساهمين (R.O.E): وهو مقياس مهم جداً حيث يوضح عائد الربح على المبالغ المستثمرة.

صافي الربح / إجمالي حقوق المساهمين = س %؛

العائد على الاستثمار (R.O.I): وهو مقياس يبين مدى كفاءة الأنشطة التي تستثمر فيها المؤسسة.

صافي الربح / إجمالي الاستثمارات = س %؛

رأس المال العامل (W.C): وهو مقياس يوضح إجمالي الاستثمار للمؤسسة في الموجودات المتداولة.

الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة = س %؛

معدل دوران الأصول: وهو مقياس يوضح مدى قدرة إدارة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول لديها في تحقيق أرباح للمؤسسة.

صافي المبيعات (الإيرادات) / إجمالي الأصول = س مرة⁴

¹ قاسم صبحي محمد، "مقدمة في بحوث العمليات"، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، 1996، ص: 14-16

² توفيق محمد شريف، "إعداد القوائم المالية المخططة المتنبأ بها"، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، 2006، ص: 4

³ وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، مرجع سبق ذكره، ص: 139

⁴ محمود أسعد، "مقال حول المؤشرات الهامة لتقييم أسهم الشركات"، منتدى خبراء الأسهم الأردنية متاحة على الموقع: الساعة 15: 01 14 فيفري 317762020 http :

// stockexperts . net / showthread . php ? t

2- نسب تقييم الأسهم: تعتبر هذه النسب منطلق جميع المحللين الأساسيين نحو تحليل وتقييم أسهم المؤسسات.

ربحية السهم (E.P.S): وهو عبارة عن نصيب السهم الواحد من صافي ربح المؤسسة:

صافي الربح / عدد الأسهم المصدرة = س دينار

الربحية الموزعة (D.P.S): وهو نصيب السهم الواحد من صافي الربح القابل للتوزيع :

صافي الربح القابل للتوزيع / عدد الأسهم المصدرة = س دينار؛

سعر السوق إلى الربحية أو مكرر الأرباح (P\E): وهو عبارة عن عدد المرات أو الأعوام التي يتم بعدها استرداد قيمة الاستثمار في السهم، وكلما قل مكرر الأرباح كلما كان السهم مغري للشراء والاستثمار.

السعر السوقي للسهم / ربحية السهم = س مرة؛

القيمة الدفترية للسهم (B.V): القيمة الدفترية للسهم عبارة عن حصة السهم الواحد في حال تصفية الشركة.

إجمالي حقوق المساهمين / عدد الأسهم المصدرة = س دينار؛

القيمة العادلة للسهم (Fair.V): هي القيمة التي تعبر عن السعر المستقبلي للسهم بناء على السعر السوقي، وهي أهم ما يهدف إليه التحليل الأساسي.

إجمالي الأصول / عدد الأسهم المصدرة = س دينار1.

1رستمية أحمد أبو موسى، "الأسواق المالية والنقدية"، دار المعزز للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص. ص: 147-149

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

بن مالك عمار 2010 المنهج الحديث لتحليل الأداء المالي الأساس في تقييم الأداء ، مذكرة ماجستير دراسة حالة حركة اسمنت السعودية لفترة 2006-2010

تمحورت الإشكالية هل التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث ، كفيل لتقييم عادل للأشخاص شركات وفقا للمؤشرات تقييم الأدوات الحديثة ، وتهدف هذه الدراسة إبراز حدود المنهج التقليدي لتحليل الأداء الأساسي بطابعه الكمي وإهماله لجوانب أخرى ووضع العلاقة تكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث مع إبراز التكامل فيما بينهما ،و من خلال دراستنا إستنتجنا أن الأساليب التحليل الأساسية لا تتم بالسهولة بل تتطلب مجهودا وتكونا خاصا من أجل تعلمها ، وحتى تطبيقها لا بد أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بهذا المنهج من التحليل والتقييم

أمال النوري محمد ،مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع محتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ، جامعة بغداد كلية الإدارة الاقتصادية ، عدد الرابع والثلاثون 2013

وكانت هذه الدراسة عبارة عن الدراسة تحليلية بالإعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية ، وتمثلت الإشكالية في عدد التساؤلات وهي هل يوجد توافق وإنسجام ما بين القوائم المالية الأساسية الثلاثة ومدى أبعاد ذلك الترابط ؟ وهل أن الأساس المعتمد له تأثير في توافق تلك القوائم؟ وهل أن الأساس المعتمد له تأثير في اختلاف أدوات التحليل المالي المستخدمة في القوائم المالية الثلاث؟ وهل أن أدوات التحليل المالي الخاصة بقائمة التدفقات النقدية متوافقة مع أدوات التحليل المالي الخاصة بقائمتي الدخل والمركز المالي بالشكل التي تكون فيه نتائج التحليل موحدة أو تكمل إحداها ؟

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وطبيعتها من حيث نشأتها وأهدافها ومضمونها وطرق إعدادها مع مخطط يحدد الإطار العام للقائمة مبوبة حسب الأنشطة الثلاثة المكونة لها ، وعلاقتها بالقوائم المالية الأساسية ، والتعرف على أدوات التحليل المالي المتمثلة بالمؤشرات الخاصة بهذه القوائم المالية الثلاث ومدى انسجام هذه الأدوات مع قائمة التدفقات النقدية ويتم ذلك بإختبارها علميا من خلال عينة البحث المختارة ، إذ يتم تحديد طبيعة العلاقة بين المؤشرات التحليل المالي المبنية على قائمتي الدخل والمركز المالي ومؤشرات التحليل المالي المبنية على التدفقات النقدية وعلاقة كل منهما .

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن أهداف قائمة التدفقات النقدية التاريخية والحالية والمساهمة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والتي تساهم بشكل مباشر في التأثير على قرار الإستثماري من خلال ما توفره من مؤشرات يمكن الخروج من خلالها على تحديد موقع إتجاه تقييم ربحية ومرونة الوحدة ومواطن الضعف والقوة فيها ، على الرغم من أن الأساس النقدي المتبع في إعداد قائمة التدفقات النقدية قد يسبب إختلافا مع الأسس الذي تبنى عليه القوائم المالية الأخرى (الميزانية وجدول حسابات النتائج) إلا أن هناك ترابط وإنسجام ما بين القوائم المالية ، أما دراستنا ركزت على أدوات الحديثة لتحليل المالي ودورهم تقييم الأداء المالية للمؤسسة الاقتصادية .

إيمان عياشي، استخدام الأدوات الحديثة لتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعه أم البواقي، 2015.

تهدف هذه الدراسة الى استخدام الأدوات الحديثة لتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث وضع شغل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، لما له من آثار سلبية على المؤسسة والمستثمرين، وعلى مستوى الاقتصاد ككل وبالتالي ظهرت العديد من الدراسات التي قامت بتطوير نماذج لها قدرة عالية على التنبؤ باستخدام أساليب حديثة في التحليل المالي، كما

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

تهدف إلى إبراز أهمية التحليل المالي كأداة للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة والتأكد من إمكانية استخدام نماذج التنبؤ المالي في المؤسسة. ومن خلال هذه الدراسة إستنتجنا أن التحليل المالي يعتبر الأفضل في الدراسة الوضع المالي للمؤسسة وتنبؤ بالمستقبل وبالتالي تقييم المخاطر والعوائد ، أما في دراستنا لاحظنا أن التحليل المالي يعتمد على النسب المالية البسيطة باستخدام أدوات الحديثة .

بوعزيز فيروز، استخدام الأدوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018.

حيث تمحورت الإشكالية كيف يمكن الحكم على الأداء المالي بتطبيق الأدوات الحديثة للتحليل المالي وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الأدوات الحديثة للتحليل المالي والغاية من إستخدامها ومعرفة الأسباب التي أدت إلى إستخدام أدوات الحديثة للتحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التحليل المالي يعد من المواضيع الهامة في حقل الادارة المالية حيث يعتمد على تقييم الأداء المالي للمؤسسة على الأدوات الحديثة ومن خلال هذه الدراسة إستنتجنا أن استخدام التحليل المالي من قيمة الإقتصادية مضافة وقيمة سوقية مضافة ويساعد في معرفة قيمة المؤسسة الحقيقية وبالتالي قيام بتقييم الأداء المالي بأفضل طريقة ، أما في دراستنا تطرقنا إلى دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي وتقييم أثر الأدوات التحليل المالي .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

Pascal Quiry et yann le fur, ACTUALI: L'analyse financière des brisc ,structure Financière de entreprises noncotées, financier, usa, etudier.com/Dissertations/finance/64022.html 30/07/2020 h 20:05

تمحورت الدراسة حول الدراسة الوضعيات المالية الرئيسية في البلدان (الصين ، الهند ، البرازيل ، روسيا) لمدة ثلاث سنوات ، وفام بالتسليط الضوء على الحسابات عام 2009 ، وتوضيح الاختلافات بين هذه المجمعات في هذه الدول فأخذ من كل بلد مجمعات معينة ، ركزت هذه الدراسة في تقييم وضعية هذه البلدان والإختلافات التي بينهم في الإحتياطات والاستثمارات والتمويل والمردودية ، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه البلدان من خلال تقييم الوضعية المالية باستخدام أدوات التحليل المالي وإبراز أهم الإختلافات ومن أهم نتائج هذه الدراسة تمثلت في أن جزء كبير من الإقتصاد الروسي والبرازيلي في البورصة ، ومن ناحية أخرى تحتلان نسبة عالية من الإحتياطات حيث شدة المنافسة ضعيفة جدا مقارنة بالهند والصين وهذه البلدان لديها قوة كبيرة في جانب رأس المال ، أما بالنسبة للديون فهناك مستويات معتدلة عموما لكن نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل في كل من الصين وروسيا ، أما بالنسبة للمردودية نرى أن المجمعات الصينية والروسية تكسب في المتوسط أقل من تكلفة رأس المال .

بحث كانت أوجه الشبه بين دراستنا ودراساتهم هو ركز على أدوات التحليل المالي أما اختلاف فكانت عينة هذه الدراسة في المجمعات الأربع بلدان أما بالنسبة لدراستنا فتمثلت في مؤسسة سونلغاز ، حيث كان هدف هذه الدراسة هو إبراز الاختلاف بين هذه المجمعات أما بالنسبة لدراستنا هو إبراز أدوات الحديثة لتحليل المالي في التقييم أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

Amine abbas Modern Techniques of financial Analysis and Their Role in Measuring Company Performance A case study telecommunication CO.Ltd(sudatel)

تتصل مشكلة البحث بدراسة إمكانية استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في الحصول على مؤشرات العمليات لقياس وتقييم كفاءة الادارة المالية بالشركة السودانية للاتصالات المحدودة "سوداتل" والتعرف على المخاطر المستقبلية التي تحيط بالشركة

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

هدف هذا البحث الى إبراز أهمية أساليب التحليل الحديثة في الاستفادة من بيانات القوائم المالية للوصول الى مؤشرات لإيضاح أوجه القوة والضعف في أداء عمليات الشركات والمخاطر التي تؤثر على هذه العمليات، وتحديد المعلومات الملائمة والمناسبة التي تساعد في ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة، حيث اتبع الباحث كل من المنهج الاستنباطي في تحديد محاور البحث ووضع الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات، والمنهج

التاريخي في تتبع الدراسات السابقة، والمنهج الوصفي باستخدام اسلوب دراسة الحالة لقياس أداء الشركة. تمثلت اهم نتائج هذا البحث في:

- مثل القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات لمستخدمي القوائم المالية للشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل).
- أن النسب المالية يتم الاعتماد عليها لربط المعلومات المستخرجة من القوائم والتقارير المالية ببعضها البعض بصورة أكثر فعالية.

الاساليب الحديثة للتحليل المالي تساهم في انتاج تقارير مالية تلي رغبات مستخدمي القوائم المالية

- استخدام الاساليب التقليدية للتحليل المالي في ظل التطورات الاقتصادية يعمل على اهمال العديد من الجوانب المهمة
- الاعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي يعطي مؤشرات مالية تغطي مجالات أوسع عن أداء الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) المحدودة

المطلب الثالث: أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى:

بالإضافة ما ورد في أهمية الدراسات السابقة فإن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- تهدف دراستنا التعرف على كفاءة التحليل المالي من الأدوات الحديثة لتقييم الأداء المالي للتنبؤ بالوضع المالي في المؤسسة الاقتصادية .
- الدراسات السابقة التي درست استخدام الأدوات الحديثة لتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة في الجامعات بالطريقة قديمة أما دراستنا هذه الدراسة الأولى تطبيق Imrad.
- شملت دراستنا جميع الجوانب التحليل المالي من الأدوات الحديثة لتقييم الأداء المالي للتنبؤ بالوضع المالي في المؤسسة الاقتصادية .
- اعتمدت هذه دراستنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية والرياضية والنماذج التي تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء المؤسسة وتحقيق العوائد في المستقبل.
- التنبؤ بالفشل للمؤسسات أصبح من المواضيع الهامة له آثار إيجابية على المؤسسات من خلال التنبؤ بالمستقبل المؤسسة من خلال إسقاط على بعض النماذج بالفشل كيدا و ألتمان حيث استعمال الأدوات الحديثة تعطي نتائج أفضل من الأدوات التقليدية باعتبار أن الأدوات تقليدية صيغة ساكنة .
- في دراستنا وصلت إلى التعرف على بعض الأدوات المستخدمة في تحليل المالي قصد تقييم الأداء المالي للمؤسسة بحيث تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة من خلال خطوات ومراحل تحليل ودراسة البيانات ومعلومات الإحصائية لاتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم .
- تطبيق أدوات التحليل المالي لتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

- التأكد من إمكانية استخدام نماذج التنبؤ المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية الخاصة بالتحليل المالي.
- إسقاط الجانب النظري على أرضية الواقع وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مجموعة من الأدوات الحديثة في التحليل المالي.
- إبراز مدى أهمية الأدوات الحديثة للتحليل المالي والغاية من استخدامها .
- معرفة الأسباب التي أدت إلى استخدام الأدوات حديثة للتحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- التعرف على نماذج التنبؤ بالعجز المالي في المؤسسات الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

بعدما تعرضنا في هذا الفصل إلى الأسس النظرية التحليل المالي بالتطرق إلى مختلف جوانب التحليل المالي (مفهومه، أنواعه، أهدافه، وظائفه، الجهات المستفيدة منه، القوائم المالية الأساسية المستخدمة فيه)، نستطيع القول أن التحليل المالي من أدوات مراقبة التسيير التي تستعملها الإدارة المالية في تسيير شؤون المؤسسة ككل، كما لاحظنا أن أهمية التحليل المالي قد تعاظمت أكثر، خاصة مع ظهور مستجدات مالية جديدة، هذا الشيء يتطلب استخدام أنواع جديدة من الأدوات المالية، من أجل التقييم الجيد لأداء المؤسسات، باعتبار أن الأدوات التقليدية ذات الطبيعة الساكنة، لم تعد تعبر بصفة حقيقية عما تعانيه المؤسسة من مشاكل قد تعصف في المستقبل بمختلف مشاريعها الاستثمارية والتنموية، هذا الشيء عجل بالبحث عن أدوات جديدة من التحليل المالي تقوم بعملية التنبؤ بمستقبل المؤسسة، وذلك باستعمال تقنيات التي تعطي لنتائج الدراسة وتحليل بياناتها المالية مدلولاً اقتصادياً يتميز بالمصدقية المطلوبة بعيداً عن كل تضخيم أو تقصير في تلك الدراسات.

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة
الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز
-وحدة الوادي-

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل السابق الى أسس النظرية لتحليل المالي من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداما في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، سنحاول في هذا الفصل اسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع وقد وقع اختيارنا على مؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز ALGAZSON باعتبارها مؤسسة عمومية ذات الطابع الاقتصادي محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، ومن أجل الوصول الى هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تعريف بالمؤسسة محل الدراسة ، بالإضافة الى تحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة المالية، وذلك باستخدام المؤشرات والأساليب المالية الحديثة السابقة الذكر.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة

في هذا المبحث اعتمدنا على أسلوب المقابلة كأداة الدراسة لمعرفة الطريقة التي يتم بها إعداد القوائم المالية في مؤسسة سونلغاز وفق النظام المحاسبي المالي .

المطلب الأول: منهجية الدراسة

الفرع الأول : أساليب جمع البيانات

تشمل منهجية الدراسة مصدر وأساليب جمع البيانات التي استخدمها خلال مرحلة إنجاز الدراسة بالإضافة إلى تحديد مجتمع عينة الدراسة ويمكن تبيان ذلك كما يلي :

أولا : أساليب جمع البيانات .

لقد تم الاعتماد خلال الدراسة على مصدرين رئيسين جمع البيانات بغرض تحقيق أهداف الدراسة هما :

- **المصادر الثانوية:** وتتمثل هذه المصادر بالكتب ، والمجلات ، والنشرات ، المتعلقة بالموضوع بالإضافة إلى القوانين والتشريعات والمراسيم المتعلقة بالموضوع بالإضافة إلى القوانين ، والتشريعات ، والمراسيم ، وبالإضافة إلى رسائل الماجستير والدكتوراه.
- **المصادر الأولية :** وتمثلت في إجراء مقابلات مع العديد من الموظفين (المدراء ، و رؤساء أقسام)، داخل المؤسسة محل الدراسة (مؤسسة سونلغاز) بالوادي ، والذين يرتبط عملهم بموضوع الدراسة حيث تم إجراء العديد من المقابلات الشخصية أثناء فترة الدراسة التطبيقية سواء من مصالح المحاسبة أو المصالح التابعة لها

الفرع الثاني : مجتمع الدراسة .

1- مجتمع الدراسة :

تتكون العينة التي هي محل الدراسة من المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز الوسط لتطبيق الدراسة عليها وذلك لأسباب كثيرة أهمها :

- تفهم المؤسسة للموضوع ، لامتلاكها العديد من الأقسام المساعدة للمحاسبة وكذا لامتلاكها القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- توفر البيانات والمعلومات والوثائق اللازمة في مجال التخصص .

2- عينة الدراسة :

تم تطبيق دراسة التطبيقية في المجتمع الدراسة على المؤسسة (المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بالوادي) وقد تم اختيار قسم المحاسبة و المالية لمعالجة الموضوع .

الفرع الثالث : أداة المستخدمة في الدراسة .

بهدف الاجابة عن إشكاليات الدراسة وإختبار الفرضيات تم استخدام مجموعة من الأدوات والمتمثلة في الأدوات الحديثة وذلك بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

الفرع الرابع : متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة: أدوات الحديثة في التحليل المالي

المتغيرات التابعة: تقييم الأداء المالي

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لمؤسسة سونلغاز

بالقرار رقم 59 69 بتاريخ 1969 الصادر في الجريدة الرسمية في 01 أوت 1963، تم تأسيس المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (SONELGAZ)، وذلك تعويضا عن كهرباء وغاز الجزائر (EGA) التي حلت بموجب هذا القرار، حيث تتكفل مؤسسة سونلغاز بتسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن، لكل أنواع الزبائن (المصانع، محطات توليد الطاقة، الزبائن العاديين) من أجل ذلك فهي تنجز وتشرف على تسيير قنوات نقل الغاز وشبكة التوزيع.

وسنوضح من خلال هذا المطلب أهم المراحل التي مرت بها مؤسسة سونلغاز¹

الفرع الأول: لمحة تاريخية

تم في سنة 1947 إبان الاحتلال الفرنسي إنشاء المؤسسة العمومية كهرباء وغاز الجزائر المعروفة اختصارا بـ (EGA) إلى "سونلغاز" الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وما لبثت، أن أضحت مؤسسة ذات حجم هام، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 فرد، وكان الهدف المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييرية لكي يكون بمقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية للبلاد، والمقصود بوجه خاص التنمية الاقتصادية، وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية في إطار المخطط الذي أعدته السلطات العمومية وبعدها عرفت عدة تطورات:

1- سنة 1983 تم تزويد المؤسسة بخمس شركات فرعية للأشغال المتخصصة

- كهريف: للإنارة وإيصال الغاز.
- كهريب: للتركيبات والمنشآت الكهربائية.
- كناغاز: لإنجاز شبكات نقل الغاز.
- إينرغا: للهندسة المدنية.

2- سنة 1991 تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) طبقا للمرسوم التنفيذي رقم

475-91 المؤرخ في 14 ديسمبر 1991. وبإعادة النظر في القانون الأساسي في هذه الفترة: يثبت للمؤسسة مهمة الخدمة العمومية وي طرح ضرورة التسيير الاقتصادي والتكفل بالجانب التجاري².

وضمن الهدف نفسه، أصبحت المؤسسة في سنة 2002 شركة مساهمة (SPA) وهذه الترقية تمنح المؤسسة إمكانية توسيع أنشطتها لتشمل ميادين أخرى تابعة لقطاع الطاقة، كما تتيح لها إمكانية التدخل خارج حدود الجزائر، وباعتبارها شركة مساهمة (SPA)، فإنه يتعين عليها حيازة أسهم وقيم منقولة أخرى، مع إمكانية امتلاك أسهم في شركات أخرى، وهذا ما يعلن عن تطور المؤسسة وما آلت إليه في سنة 2004 حيث أضحت مجمعا أو شركة قابضة من 2004-2006 قامت سونلغاز بتحويلات هامة، وقد أصبحت مجمعا أو شركة قابضة (Holding)، بإعادة هيكلة نفسها في شكل شركات متفرغة مكلفة بالنشاطات الأساسية.

1. سونلغاز إنتاج الكهرباء (SPE)

2. مسير شبكة نقل الكهرباء (GRTE)

3. مسير شبكة نقل الغاز (GRTG)

وفي سنة 2006 تمت هيكلة وظيفة التوزيع في أربع شركات فرعية

1 www.sonelgaz.dz/?page=article_id=5

2 مصلحة الموارد البشرية، مؤسسة سونلغاز، فرع الوادي، الجزائر، 2015

1. شركة توزيع الكهرباء والغاز الجزائر العاصمة.
2. شركة توزيع الكهرباء والغاز منطقة الوسط.
3. شركة توزيع الكهرباء والغاز منطقة الشرق.
4. شركة توزيع الكهرباء والغاز منطقة الغرب.

وفي سنة 2007 تم إنشاء معهد التكوين في الكهرباء والغاز.

ولقد تم إنشاء شركات الهندسة وأنظمة المعلومات والتسيير العقاري في سنة 2009 ليتم استكمال تحويل سونلغاز إلى شركة قابضة . ويضم المجموع اليوم علاوة عن الشركة الأم، 30 فرعا و 6 شركات بالمساهمة المباشرة.

الفرع الثاني: هيكل المؤسسة الأم¹

كيفت سونلغاز تنظيمها لكي يتلاءم وأحكام القانون رقم 01-02 المؤرخ في 05-02-2002 وقد تعززت أجهزتها الإدارية لتنفيذ إستراتيجيتها وتحقيق أهدافها.

يتألف مجموع سونلغاز من الشركة الأم (أعضاء مجلس الإدارة المندوبين، مديريات عامة ومديريات تنفيذية) وشركات متفرعة تابعة لها، سونلغاز مزودة بأجهزة اجتماعية منصوص عليها في القانون الأساسي (الجمعية العامة ومجلس الإدارة).

1- رئاسة سونلغاز مزودة بأجهزة لتسيير شؤون الإدارة وتتألف من: اللجنة التنفيذية، لجنة تنسيق المجموع ولجان المجموع (لاتخاذ القرار والتشاور).

تغطي المديرية العامة والمديريات التنفيذية للشركة الأم الوظائف المعروفة بوظائف المجموع: التنمية والاستراتيجية، منظومات الإعلام، الدراسات الهندسية، الموارد البشرية، المالية والمحاسبة، المعايينة التقنية، المعالجة التسييرية، الاتصال، الجانب القانوني، والعلاقات الدولية.

1. الشركات المتفرعة موزعة حسب قطب النشاطات.

- فروع النشاطات (إنتاج، نقل الكهرباء، نقل الغاز، توزيع الكهرباء والغاز).
- فروع النشاطات المحيطة (الإسناد والدعم).
- فروع الأشغال: مثل تركيب وكهريف.

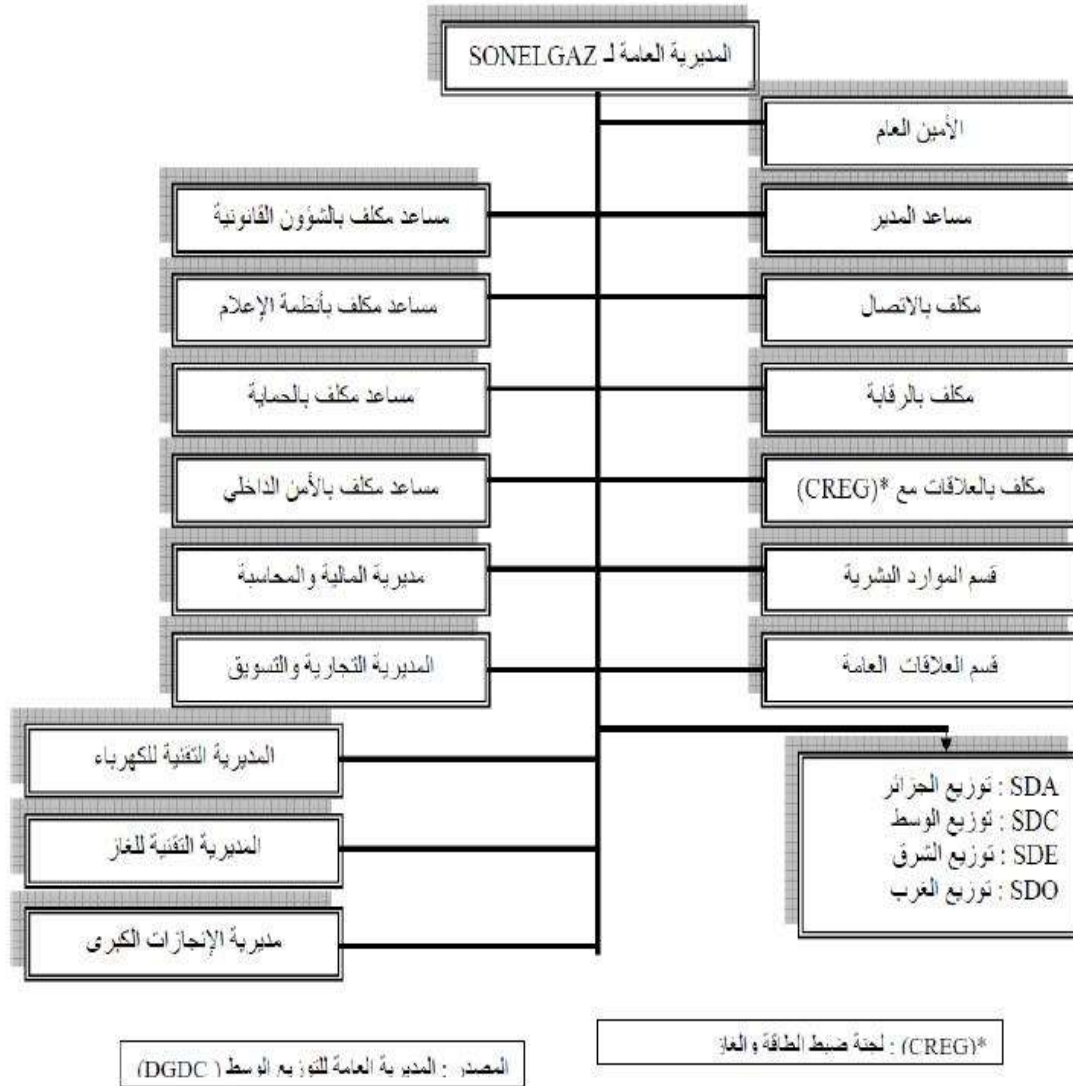
- وللمجموع مساهمات في سبع شركات، كشركة الجزائر للطاقة الجديدة (NEFTAL)

2. المبادئ التنظيمية التي تركز عليها هيكلية المجموع:

- الاستراتيجية الصناعية والمالية التابعة للشركة الأم.
- الشركات المتفرعة مكلفة بتنفيذ استراتيجيات كل شركة فيما يخصها.
- الشركات الفرعية ذات استقلالية في التسيير وهي ملزمة بتحقيق نتائج.
- يتم التوجيه والتدخل في الشركات الفرعية عبراً لأجهزة الاجتماعية (الجمعية العامة ومجلس الإدارة).

¹ مصلحة الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره

شكل رقم (1): يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم



المصدر: مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط

الفرع الثالث: دور وأهداف مؤسسة سونلغاز

تحقق سونلغاز دور أساسي للاقتصاد الوطني وذلك من خلال الأهداف التي تسعى لتحقيقها وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى دور المؤسسة وأهدافها¹

أولاً: دور سونلغاز في الاقتصاد الوطني

للمؤسسة دور هام جدا في الاقتصاد الوطني حيث تعتبر المصدر الحيوي للقطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) ففي ميدان الصناعة نجد أن الطاقة الكهربائية والغازية تستعملان في مختلف المصانع الإستراتيجية والتحويلية هذا لأن كل الآلات الموجودة

¹ مصلحة الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره

على مستوى هذه المصانع تعمل بالكهرباء والغاز، كما لها دور كبير في تموين القطاع الزراعي بالمضخات ومختلف الآلات والمحركات، أما على مستوى قطاع الخدمات فإن مجمل وسائل النقل تستعمل مادة الغاز وكذا دور الكهرباء في الإنارة العمومية كما أنها توفر مناصب شغل للعاطلين عن العمل وبهذا يظهر حاليا دور مؤسسة سونلغاز في الاقتصاد الوطني فهي الممول الرئيسي للقطاعات الرئيسية¹.

ثانيا: أهداف مؤسسة سونلغاز

ورد في المادة (06) من المرسوم 195-26 المتضمن القانون الأساسي للمؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز المسماة سونلغاز ما يلي وتهدف سونلغاز إلى²:

- إنتاج الكهرباء والغاز في الجزائر ونقلها وتوزيعها وتسويقها.
- نقل السوق لتلبية حاجيته.
- توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه.
- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها.
- دراسة كل شكل أو مصدر للطاقة وترقيته وتنميته.
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية، كل نشاط يمكن أن يترتب عنه فائدة سونلغاز وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف المؤسسة لاسيما البحث عن المحركات واستكشافها وإنتاجها وتوزيعها.
- تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو في الخارج مع شركات جزائرية أو أجنبية.
- إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحيازة كل حقية أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.
- سونلغاز تخضع لقواعد القانون العام في علاقتها مع الدولة وتعرف كالتاجر في تعامله مع الآخرين وذلك وفق للقرار 280-95 ليوم 17 ديسمبر 1995 المادة (05) ونفس القرار يعرف في مادته (06)
- مهمات للمؤسسة وهي: تأمين الإنتاج، النقل، توزيع الطاقة الكهربائية، تأمين التوزيع العمومي للغاز وذلك للمحافظة على شروط الجودة والأمن والنقل في أقل الأسعار وهذا في إطار مهمتها للخدمات العامة.

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز الوسط

سننظر في هذا المطلب لمحة تاريخية لمؤسسة الكهرباء والغاز للوسط بالوادي، وتحليل هيكلها التنظيمي³.

الفرع الأول: لمحة تاريخية

شهدت الولاية تقدما ملحوظا في قطاع الكهرباء والغاز خلال العقد الأخير من القرن الماضي من خلال تجسيد جملة من البرامج على غرار البرامج السابقة، منها برامج دعم ولايات الجنوب وبرامج ربط الأحياء التحصيلات الاجتماعية، حيث بلغ الغلاف المالي المقرر لهذه البرامج والخاص بقطاع الكهرباء حوالي 200 مليار سنتيم وبشبكة تبلغ 700 كلم، 27000 توصيلة جديدة.

¹ www.sonelgaz.dz

² المادة 06 ، المرسوم التنفيذي 195-26 ، المتضمن القانون الأساسي للمؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز و المسماة سونلغاز

³ موقع سونلغاز، مرجع سبق ذكره

كما استفادت الولاية من مركزي تحويل بكل من غمرة وتندلة والرفع من طاقة مركز تكسبت، حيث يبلغ مجموع طاقة التحويل بالولاية 600 م.ف.أ بعدما كانت 120 م.ف.أ في سنة 2003 وهو ما يمثل نسبة تطور تقدر بـ 500 % .

كما منحت الدولة نسبة تخفيض تسعيرة الكهرباء بنسبة 50 % ابتداء من سنة 2008 لولايات الجنوب، وهذا في إطار برنامج رئيس الجمهورية، حيث يشمل هذا الدعم أكثر من 100000 مشترك آنذاك قيمة هذا الدعم 11.5 مليار سنتيم.

أما فيما يتعلق بالغاز فسجلت عدد الاشتراكات حوالي 12000 مشترك في إطار مشروع التوزيع العمومي للغاز على كافة تراب الولاية مطلع عام 2012 ، حيث قدر الغلاف المالي المسخر لهذا المشروع هو: 1270 مليار سنتيم لإنجاز 1000 كلم من شبكات الغاز الطبيعي.

ويسهر على إنجاز هذه البرامج طاقم شركة توزيع الكهرباء والغاز مكون من 258 موظف، من بينهم 72 إطارا و 156 عون خبرة و 30 عون تنفيذي موزعين عبر جميع مراكز الشركة.

أنشأ مركز توزيع الكهرباء والغاز بالوادي في أواخر الثمانينات حيث كان عبارة عن مندوبية تمثل المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، وبتاريخ 1991/01/01 تحولت المندوبية إلى مركز للتوزيع يضم مجموعة من المقاطعات وهي: الوادي، المغير والدييلة.

1- البطاقة الفنية:

التسمية: المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز بالوادي

تاريخ أول إنشاء: 01 جانفي 1990

تاريخ التحول إلى شركة توزيع: جويلية 2005

1. المديرية المركزية: سونلغاز توزيع الوسط (البلدية)

2. الموارد البشرية: يبلغ عدد موظفي المديرية 258 موظف، من بينهم 72 إطارا و 156 عون خبرة و 30 عون تنفيذي .

3. خصائص الشبكة:

أ. بالنسبة للكهرباء:

- طول شبكة التوتر المتوسط: 2085 كلم

- طول شبكة التوتر المنخفض: 2000 كلم

- عدد مراكز التحويل: 2515 كلم

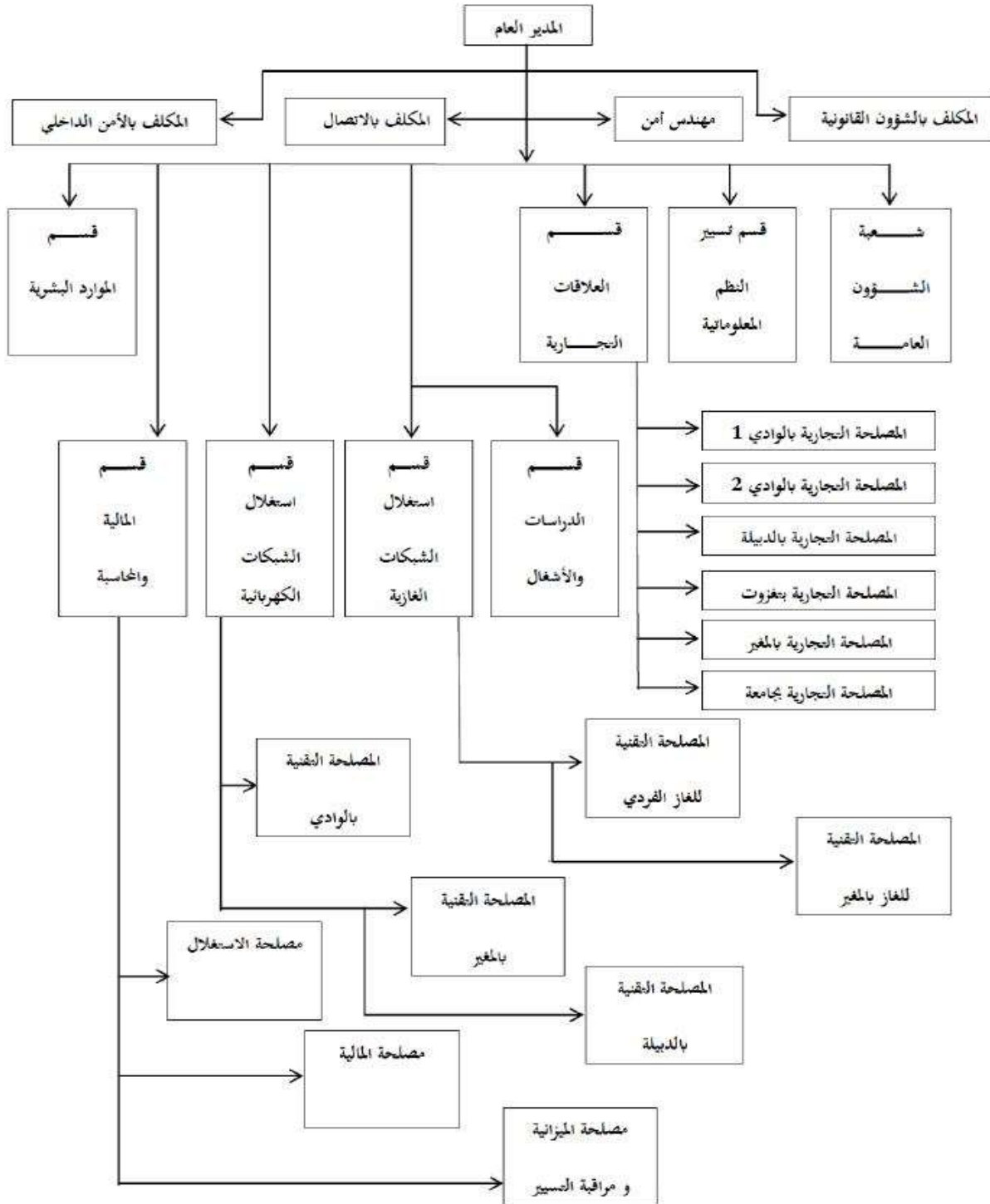
ب. بالنسبة للغاز:

طول الشبكة: 223 كلم

مراكز التمويل بالطاقة الكهربائية: هناك ثلاث مراكز للتمويل بالطاقة الكهربائية وهي: مركز تكسبت، مركز غمرة ومركز المغير¹.

¹ مصلحة الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره

الفرع الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
الشكل رقم (2): يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وسط-فرع الوادي-



المصدر: مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي.

للقيام بأعمال المؤسسة في ظروف حسنة تعتمد هذه الأخيرة على مجموعة من الأقسام والمصالح التي يمكن التعرف عليها¹:

1. **المدير العام**: ويتمثل دور المدير في الإشراف على جميع العمليات التي يقوم بها الفرع والمصادقة عليها ويقوم بدراسة جميع التقارير وتحليلها وتقديم نسخ منها للسلطات العليا ويتمثل دوره كذلك في مراقبة أداء العمال لعملهم وهو يمثل الفرع في المديرية الجهوية والمؤسسة الأم.

2. **المكلف بالشؤون القانونية**: وكان عبارة عن قسم تابع لقسم الوسائل ثم تغير وأصبح قسم مستقل يعمل على حل الخلافات بين الموظفين ويتمثل دورها كذلك في:

- مساعدة الهياكل في إدارة المشاكل القانونية للمؤسسة.
- تمثيل الشركة من مدير التوزيع بواسطة الوفد التوزيع أمام الحاكم واتخاذ إجراءات ودية من أجل المجتمع.
- متابعة تنفيذ قرارات المحاكم.
- اتخاذ تدابير لضمان استرداد الديون من جميع الأنواع.
- تميم ونشر المعلومات المتعلقة بالمتطلبات القانونية وفي صياغة العقود و المواصفات.

3. **مهندس أمن**: ويمكن مهامه في ما يلي:

- جعل جدول زمني للزيارات مع برنامج النوعية.
- تحضير الاجتماعات نيابة عن مدير المبيعات.
- زيارة المواقع (يعمل الجديدة والقائمة) .
- إعداد وهمية الحادث الغاز والكهرباء للمقاطعة.
- تنفيذ جميع المبادئ التوجيهية ومتطلبات السلامة.
- وضع برنامج سنوي من الإجراءات.

4. **المكلف بالاتصال**: ويتمثل مهامه في ما يلي:

- تطوير وتنظيم المعلومات للجمهور والعملاء الذين يستخدمون وسائل الإعلام المناسبة (النشرات والملصقات، والصحافة والإذاعة المحلية، و الكتيبات) ... ، استنادا إلى سياسيات التي وضعتها الشركة.
- المشاركة مع الإدارة العليا للشركة.
- المحافظة على علاقات وثيقة مع وسائل الإعلام (تلفزيون، راديو، صحف...).

5. **المكلف بالأمن الداخلي**: ويتمثل مهامه فيما يلي:

- إتباع جميع جوانب إدارة السلامة الداخلية لتوزيع الكهرباء والغاز الانقسامات (الدوائر) وكذلك الانقسامات ومكاتب المبيعات بشكل دائم.
- إجراء عمليات تفتيش دورية للهياكل في التوزيع في ظل الاتجاه للتحقق من حالة الجهاز للأمن الداخلي.

6. **شعبة الشؤون العامة**: ويتمثل مهامه فيما يلي:

- الإدارة والمصالحة ملف المساعدة واقتراح الإصلاحات وأصول الإخراج.
- تطوير وتنفيذ البرنامج الاستثماري.
- تنفيذ البرنامج وشراء المعدات في السوق المحلية وفي الخارج.
- إدارة عقود الصيانة وتوفير وسائل النقل.

¹ www.sdc.dz/sdcara/spip.php?articl21

- يدير متجر للمعدات وتجهيزات الكهرباء والغاز.

7. قسم تسيير النظم المعلوماتية: ويتمثل مهامه فيما يلي:

- صيانة أنظمة التشغيل.
- إدارة قواعد البيانات.
- إدارة وصيانة أجهزة الحاسوب.

8. نظم إدارة المعلومات:

- تركيب وتكوين، وصيانة وإصلاح أنظمة التشغيل: AIX، لينكس،... الخ.
- إدارة شبكة الاتصال المحلية (LAN) والاتصالات.
- إدارة حسابات المستخدمين وحقوق الوصول إلى موارد البرامج والأجهزة على الخادم والشبكة.
- صيانة معدات الشبكات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

9. صيانة أجهزة الكمبيوتر:

- تركيب وتحديث أنظمة التشغيل والمرافق العامة؛
- تشخيص وإصلاح العطب أو الخلل ان وجد؛
- تقديم المشورة والمساعدة للمستخدمين؛
- جدول منتظم في مكاتب المبيعات لصيانة.

10. قسم العلاقات التجارية: ويشمل مهام قسم العلاقات التجارية ما يلي:

- إدارة جميع حسابات القبض (الجرد الدوري).
- تقييد القبول المحاسبية للإيرادات في مكاتب المبيعات.
- الرقابة والتفتيش على الوكالات التجارية للاستفسار عن التطبيق الصحيح لقواعد العمل.
- أسباب الامتثال للإلغاء فواتير وأوقاتهم.

11. الإدارة:

- مساعدة وتقديم المشورة للعملاء.
- اختيار المعدات وأساليب الاتصال، واختيار السعر، ومراقبة رد الفعل من السلطة.

12. الفواتير:

- وضع الطاقة الشهرية بعد تصاريحات متناقضة والتصرف نيابة عن التسويق التجاري.
- دراسة استقصائية لمؤشر العدادات، وتقديم الفواتير والشيكات انسحاب ودفع الحوافز.
- إدارة محفظة الملاء.

13. الرقابة والتفتيش:

- دراسة والتعامل مع شكاوى العملاء.
- وضع برنامج وثائقي، وتوفير مكاتب المبيعات.
- إعداد تقارير مفصلة بعد كل عملية تفتيش.
- إجراء مراجعة دورية من الضوابط، وتسليط الضوء على التحسينات.

14. الوكالات التجارية: وتتفرع إلى عدة مصالح تجارية وهي:

الجدول رقم (1): توزيع الوكالات التجارية

المصلحة التقنية	العنوان	المنطقة	الهاتف
الوادي	الوادي، كوينين، البياضة، الرياح، النخلة، العقلة، واد العلنده، ميه ونسه	تكسبت - الوادي	-
الديبيلة	الديبيلة، حساني عبد الكريم، المقرن، حاسي خليفة، طريفاي، الطالب العربي، بن قشة، دوار الماء، قمار، الرقيبة، سيدي عون، تغزوت، ورماس	نهج شعباني خليفة	-
المغير	المغير، جامعة، أما لطبور، اسطيل، تندلة، سيدي عمران، سيدي خليل، مرارة	شارع شارف محمد	-

المصدر: مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) بالوادي.

وتقوم هذه الوكالات التجارية بعدة وظائف وهي ملخصة في النقاط التالية:

- إدارة الأعمال اليومية، وتلك من الدرجة الأولى للموظفين.
- إدارة المخزون من الطاقة.
- ضمان استقبال العملاء (المطالبات، والاشتراكات، والتغيرات... الخ).
- طلب الاجتماع للحصول على أفضل العملاء.
- أخذ شكاوى العملاء بعين الاعتبار والبحث عن أسباب المشاكل.

15. قسم الدراسات والأشغال:

الدراسات والخدمات والكهرباء، والمجلس الوطني للمقاومة وبرنامج النظافة هي المسؤولة عن إدارة المشروع لبرامج الأعمال الكهربائية

لربط عملاء جدد (NCR) والبرامج على ما يلي:

- دراسة الطلبات التي وردت في اتجاه التوزيع.
- جمع الملفات التقنية لتعمل على تنفيذه.
- تنظيم المناقصات من المشاريع مع شركات في قطاع البناء.
- مراقبة ورصد وتفتيش مواقع البناء من حيث البرمجة ونوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة.
- ضمان الامتثال للمعايير التقنية والسلامة.
- تنسيق أنشطة مختلف الشركات والمشرفين على العمل.

أ- من حيث الدراسات الكهربائية: ويتمثل مهامه في ما يلي:

- الاهتمام في هذه الدراسة في اتصال من الكهرباء، والتي تلقتها إدارة التوزيع.
- المشاركة في إعداد ملفات المناقصة والدراسات.
- مراقبة وتفتيش مواقع البناء من حيث البرمجة ونوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة.
- تحليل التقارير الواردة من الفروع.
- ضمان التنفيذ السليم لخطط العمل بما يتماشى مع خطط التنفيذ والمعايير.
- نشر وظيفة القبول و الموافقات والمشرفين على وحدات تحكم عمل الكهرباء.
- تطوير وصيانة قاعدة بيانات للمعلومات المالية والمادية والمراحل المختلفة لمعالجة المشاكل.

ب- من حيث الدراسات والغاز: ويتمثل مهامه في ما يلي:

- الاهتمام في هذه الدراسة في إيصال الغاز، والتي تلقتها إدارة التوزيع.
- المشاركة في إعداد ملفات المناقصة والدراسات.

- نشر وظيفة القبول والموافقات إلى وحدات تحكم عمل الغاز.
- تطوير وصيانة قاعدة بيانات للمعلومات المالية والمادية والمراحل المختلفة لمعالجة المشاكل.

16. قسم استغلال الشبكات الغازية:

- ضمان جودة واستمرارية شبكات الغاز.
- مراقبة استغلال الشبكات وصيانتها.
- تطوير أساليب وتقنيات القياس على مستوى الشبكات.
- المشاركة في تنفيذ البرامج والمخططات.

17. قسم استغلال الشبكات الكهربائية:

- إعداد برنامج الصيانة والورشات من خلال مصالحها التقنية للحفاظ على جودة الخدمة، ومراقبة تطبيقها.
- إعداد مخططات الشبكات الكهربائية.
- إعداد تعليمات الاستغلال للمصالح التقنية ومراقبة تطبيقها.
- ضمان التواصل فيما يخص الاستغلال بين مراكز النقل والمديرية التقنية.
- ضمان تسيير المحولات وتطوير حقول الكهرباء.

18. قسم المالية والمحاسبة: ويتضمن هذا القسم ما يلي:

- ربط نشاطات مجموع البيانات المالية والمحاسبية.
- متابعة حسابات الخزينة ومراقبة الحسابات البنكية والبريدية.
- إعداد التنبؤات للخزينة في المدى القصير والمتوسط.
- إعداد الميزانية السنوية.
- القيام بدورات الرقابة والتفتيش.
- ضمان إنجاز المخططات المحاسبية.
- ضمان التركيب المالي الخاص بالمشاريع الاستثمارية.

19. قسم الموارد البشرية:

- يتضمن قسم الموارد البشرية سياسة تسيير الموظفين على مستوى منطقة التوزيع ويحدد الشروط الداخلية لتطبيق هذه السياسة التي تضمن السير الحسن للعمال ويقوم هذا القسم أيضا ب:
- تنفيذ سياسات إدارة الموارد البشرية التي بدأها المديرية العامة.
- ضمان التنظيم الإداري للموظفين.
- التأكد من حفظ السجلات الإدارية للموظفين.
- ضمان ومراقبة و التحكم في ظروف تطبيق قواعد إدارة شؤون الموظفين.
- التنسيق مع مركز الصحة المهنية والوكالات الخارجية.
- ضمان الحفاظ على الموظفين الإحصائية، وتحديثها و إضفاء الطابع الرسمي على لوحة أجهزة القياس في إدارة التوزيع بأكملها.

المبحث الثاني: استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي لتقييم الوضع المالي في المؤسسة محل الدراسة

سنتناول في هذا المبحث كيفية التحليل بواسطة الأساليب الإحصائية والأساليب الرياضية كما سنقوم بتطبيق أسلوبين من أساليب التنبؤ بالفشل المالي

المطلب الأول: تحليل الميزانيات المالية بواسطة نماذج التنبؤ بالفشل المالي

الفرع الأول: عداد ميزانية المالية المختصرة:

قبل التطرق لحساب مؤشرات المساعدة في تقييم الوضع المالي لآبد من اعداد ميزانيات مختصرة لسنوات 2017، 2018، 2019 وذلك انطلاقاً من الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة.

1- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

جدول رقم(02): الميزانية المختصرة لسنة 2017

%	الخصوم		%	الأصول	
	المبلغ	البيان		المبلغ	البيان
72,31	21565655338,85	رؤوس أموال الخاصة	78,37	23373486157,47	أصول غير جارية
17,67	5270447494,64	خصوم غير جارية	0,004	1294290,00	أصول جارية
10,01	2985866975,41	خصوم جارية	21,13	6302288923	قيم الاستغلال
			0,48	144900436,77	قيم غير جاهزة
100	29821969808,90	المجموع	100	29821969808,90	قيم جاهزة
					المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القائمة المالية من طرف المؤسسة

2- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018:

جدول رقم (03): الميزانية المختصرة لسنة 2018

%	الخصوم		%	الأصول	
	المبلغ	البيان		المبلغ	البيان
72,18	21457571841,64	رؤوس أموال الخاصة	83,06		أصول غير جارية
21,11	6273781351,16	خصوم غير جارية	0,004		أصول جارية
6,70	1993229725,57	خصوم جارية	16,45		قيم الاستغلال
			0,47		قيم غير جاهزة
100	297244582918,37	المجموع	100	29724582918,37	قيم جاهزة
					المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية من طرف المؤسسة

3- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

جدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

%	الخصوم		%	الأصول	
	المبلغ	البيان		المبلغ	البيان
67,26	22615165786,78	رؤوس أموال الخاصة	78,65	26445125660,79	أصول غير جارية
19,23	6464571887,45	خصوم غير جارية		7180006908,23	أصول جارية
13,52	4545394894,79	خصوم جارية	0,002	728110,00	قيم الاستغلال
			18,90	6357534738	قيم غير جاهزة
			2,44	821744059,78	قيم جاهزة
100	33625132569,02	المجموع	100	33625132569,02	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الفرع الثاني: تطبيق أساليب التنبؤ بالفشل المالي (ALTMAN1968); (KIDA)

1- تطبيق نموذج (ALTMAN1968)

حساب المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة

جدول رقم (05): تطبيق نموذج ALTMAN لسنوات 2017، 2018، 2019

النسب	العلاقة	2017	2018	2019
X1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	12%	28%	8%
X2	الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول	0%	0%	0%
X3	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الخصوم	1.3%	0.6%	7%
X4	القيمة السوقية لحقوق الملكية / مجموع الخصوم	0%	0%	0%
X5	اجمالي المبيعات / مجموع الأصول	28%	30%	29%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

لدينا المعلومات التالية:

صافي رأس المال العامل = أصول جارية - خصوم جارية
بالنسبة لسنة 2017:
$6448483651.43 - 2985866975.41 = 3462616676.02$
بالنسبة لسنة 2018:
$5033272581.10 - 1993229725.57 = 3040043055.35$
بالنسبة لسنة 2019:
$7180006908.23 - 4545394894.79 = 2634612013.44$

الجدول رقم (06): تفسير النتائج (1)

السنوات	2017	2018	2019
صافي الربح قبل الفائدة والضريبة	401964991,76	170060297,56	2379820602,30
رقم الأعمال (المبيعات)	8446889113,14	8872264835,79	10372275245,97

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

نأخذ معادلة الارتباط التي تعبر عن هذا النموذج بشكل التالي

$$Z = 0.012x_1 + 4.0x_2 + 0.033x_3 + 0.006x_4 + 0.01x_5$$

حساب النتائج

الجدول رقم (07): قيم Z حسب نموذج Altman

Z ₂₀₁₇	0.21(0.12)+0.41(0)+0.33(0.013)+0.006(0)+0.01(0.28)	0.03229
Z ₂₀₁₈	0.21(0.28)+0.41(0)+0.33(0.006)+0.006(0)+0.01(0.3)	0.06378
Z ₂₀₁₉	0.21(0.08)+0.41(0)+0.33(0.07)+0.006(0)+0.01(0.29)	0.0428

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج التقييم خلال السنوات الثلاثة موجبة، وبالتالي المؤسسة تكون في أمان أمام خطر وقوعها في الفشل ووقوعها في الفشل المالي في المدى القريب.

2- تطبيق نموذج KIDA (1981)

حساب المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة

جدول رقم (08): تطبيق نموذج KIDA لسنوات 2019، 2017، 2018

النسب	العلاقة	2017	2018	2019
X ₁	صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول	1.3 %	0.6 %	7 %
X ₂	مجموع حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	0 %	0 %	0 %
X ₃	الأصول الجارية / الخصوم المتداولة	216 %	522 %	158 %
X ₄	المبيعات / مجموع الأصول	28 %	30 %	29 %
X ₅	النقدية / مجموع الأصول	0.48 %	0.47 %	2.4 %

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية من طرف المؤسسة

لدينا المعلومات التالية:

النقدية = قيم الجاهزة

الجدول رقم (09): تفسير النتائج (2)

السنوات	2017	2018	2019
صافي ربح بعد الضريبة	401964991.76	170060297.56	2379820602.30

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

نأخذ معادلة الارتباط التي تعبر عن هذا النموذج الشكل التالي:

$$x042,1=Z_1+x42,0_2+x461,0_3+x463,0_4+1,0x27_5$$

حساب النتائج

الجدول رقم (10): حساب النتائج من خلال معادلة الارتباط (2)

Z_{2017}	$1.240(0.031)+0.24(0)+0.164(2.16)+0.364(0.28)+0.172(0.0048)$	0.4954256
Z_{2018}	$1.240(0.06)+0.24(0)+0.461(5.22)+0.364(0.3)+0.172(0.47)$	2.67086
Z_{2019}	$1.240(0.07)+0.24(0)+0.461(1.58)+0.364(0.29)+0.172(0.042)$	0.927964

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية من طرف المؤسسة

نلاحظ أن نتيجة اختيار المشروع وفق نموذج كيدا في سنوات 2017، 2018، 2019 موجبة بالنسبة لقيمة Z ، وبالتالي فإن المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة الأساليب الإحصائية:

في هذا المطلب سوف نقوم بشرح وتفصيل كيفية حساب طريقة التنبؤ بالسلاسل الزمنية وتقدير ربحية المؤسسة بواسطة معادلة الاتجاه العام المقدرة لستني .

الفرع الأول: طريقة التنبؤ بالسلاسل الزمنية:

1- تقدير مبيعات المؤسسة باستخدام السلاسل الزمنية:

من خلال هذا الأسلوب سنقوم بتقدير مبيعات المؤسسة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ومعرفة اتجاه تغيرها، حيث نرمز للمبيعات بالرمز Y والزمن بالرمز T

$$N=3, \quad T=2, \quad Y=9230476398$$

جدول رقم (11): المبيعات المقدرة

السنة	المبيعات	T	Ti	Yi	ti × Yi	t2i
2017	8446889113.14	1	- 1	-783587284	783587284	1
2018	8872264835.79	2	0	-358211562	0	0
2019	10372275245.97	3	1	1141798847	1141798847	1
-	المجموع	-	-	-	1925386131	2

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات جدول حساب النتائج للسنوات 2017 . 2018 . 2019

$$\bar{T} = \frac{\sum t_i}{n} \bar{Y} = \frac{\sum y_i}{n} \hat{b} = \frac{\sum t_i \cdot y_i}{\sum t_i^2} \quad \hat{Y} = \hat{a} + \hat{b} * t_i$$

$$\hat{b} = \frac{19625386131}{2} = 962693065$$

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{b}\bar{T} \Rightarrow \hat{a} = 9230476398 - (962693065) \times 2$$

$$\hat{a} = 7305090268$$

وتكون معادلة الاتجاه العام المقدرة لمبيعات المؤسسة كما يلي:

$$\hat{Y} = 7305090268 + 962693065t$$

حيث أنه يمكن تقدير مبيعات المؤسسة المستقبلية من خلال هذه المعادلة.

الجدول الموالي يوضح تقدير مبيعات المؤسسة لسنتي 2020-2021.

جدول رقم (12): المبيعات المقدرة لسنتي: 2020 . 2021.

السنة	T	Ŷ
2020	4	11155862528
2021	5	12118555593

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج الجدول السابق.

يتبين من خلال تقدير مبيعات المؤسسة من خلال معادلة الاتجاه العام لسنتي 2020-2021 أنها مرتفعة مقارنة بسنة 2019، حيث تقدر نسبة الزيادة في المبيعات لسنة 2020: 7.55%، أما بالنسبة لسنة 2021 فقدت نسبة الزيادة ب 16.83%. وقد يعود ذلك إلى إمكانية تخفيض التكاليف التشغيلية أو زيادة حجم المبيعات وأسعار البيع خارج الرسم.

2- تقدير ربحية المؤسسة من خلال أسلوب السلاسل الزمنية:

$$N=3, \quad \bar{T} = 2, \quad \bar{Y} = 983948630$$

. جدول رقم (13): الأرباح المقدرة من خلال معادلة الاتجاه العام

السنة	الأرباح	T	Ti	Yi	Yi.ti	t2i
2017	401964991.76	1	- 1	-581983638	581983638	1
2018	170060297.56	2	0	-813888332	0	0
2019	2379820602.30	3	1	1395871972	1395871972	1
-	المجموع	-	-	-	1977855610	2

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات جدول حساب النتائج للسنوات 2017. 2018. 2019

$$\bar{T} = \frac{\sum t_i}{n}, \bar{Y} = \frac{\sum y_i}{n}, \hat{b} = \frac{\sum y_i \cdot t_i}{\sum t_i^2} = \hat{a} + \hat{b} \times t_i$$

$$\frac{1977855610}{2} = \hat{b}$$

$$988927805 = \hat{b}$$

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{b} \cdot \bar{T} \Rightarrow \hat{a} = 983948630 - 988927805 \times 2$$

$$\hat{a} = - 993906980$$

معادلة الاتجاه العام هي كما يلي:

$$\hat{Y} = -98892780 - 5993906980t$$

تقدير ربحية المؤسسة بواسطة معادلة الاتجاه العام المقدرة لسنتي: 2021-2020 .

جدول رقم(14): الأرباح المقدرة لسنتي 2021-2020.

السنة	T	Y.
2020	4	-4949618204
2021	5	-5938546005

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على معادلة الاتجاه العام المقدر

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن القيمة المتوقعة للربحية في سنتي 2021.2020 عبارة عن نتيجة سالبة، حيث تقدر نسبة التغير 2020 بالنسبة لسنة 2019: (307%)، ونسبة التغير لسنة 2021 بالنسبة لسنة 2019: (349%)، وبالتالي على الإدارة المالية أخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار وإتباع طرق وأساليب حديثة التي تحسن من مستوى أداء المؤسسة، ويزيد في مستوى الربحية وتحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج المتوصل إليها

أولاً: النتائج المستخلصة من الدراسة ومناقشتها :

- ✓ من خلال دراستنا التطبيقية لمؤسسة سونلغاز وبعد التعرف على القوائم المالية لاستخدام أدوات التحليل المالي الحديث لتقييم الوضعية المالية في المؤسسة ، حيث أكدت نتائج دراستنا الحالية حسب أهداف المسطرة وتمثلت أدوات في التحليل على جداول حساب النتائج وميزانيات خلال سنوات الثلاث (2019/2018/2017) ، وكذا النسب المالية والتحليل بواسطة الأساليب الإحصائية والنماذج بالتنبؤ بالفشل المالي وهذا ما تشبه مع دراسة (إيمان عياشي) في استخدام أدوات المالي الحديث واختيار أدوات المستخدمة حسب حاجة المؤسسة ، وهذا راجع إلى أسباب عديدة :
- تحقق توازن مالي جيد أو غير جيد حسب الحالة ، وكما أبرزت نتائج النماذج أن المؤسسة في المدى القصير لا تتعرض لشبح الفشل المالي أو العجز المالي الذي قد يؤدي إلى غلق أبوابها
- الاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب الحديثة سواء كمية أو نوعية
- تتسم بشح في المعلومات أو أنها تتميز بعدم الدقة ، وبالتالي سيكون هناك تأثير على مصداقية نتائج دراستهم.
- وهذا معاكس لدراسة (أمال نوري محمد) ، بحيث كان هدفه يصب في تحليل جداول الأرصدة الوسيطة للتسيير ومعدل النمو للاستثمارات ونسب التمويل ونسب المردودية الاقتصادية والمالية
- وبعد تحليل وتفسير النتائج مؤسسة سونلغاز وباستخدام أدوات التحليل المالي فقد كان أداء المؤسسة في سنتين 2021/2020 من خلال نتائج معادلة الاتجاه العام أنها مرتفعة مقارنة نسبة 2019، ونلاحظ من خلال نتائج الربحية خلال سنتي 2021/2020 أنها سالبة وهذا راجع إلى صعوبات كانت تواجهها في تلك الفترة وعلى المؤسسة إتباع طرق وأساليب حديثة التحسن مستوى أداء المالي للمؤسسة
- ✓ من خلال تقييم أداء المؤسسة بواسطة النماذج التنبؤ بالفشل المالي وهو نموذج ألتمان ونموذج كيدا خلال فترة المدروسة كمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تتعرض لفشل مالي فتوصلنا من خلال دراستنا إلى أن المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي وقد تتعرض للإفلاس ما لم تحسن من أدائها المالي في المدى القريب وهذا ما تشبه مع دراسة (فيروز بوعزيز) ودراسة (بن مالك)

خلاصة الفصل:

استخدمنا في الجانب التطبيقي مجموعة من الأدوات المتعارف عليها في المنشأة المالية كالنسب المالية, حيث المؤسسة محل الدراسة تحقق توازن مالي جيد أو غير حسب الحالة, كما تم تطبيق بعض الأدوات الحديثة التي تعد مهمة للتنبؤ بالحالة المالية للمؤسسة وهذه الأدوات تتمثل في نماذج التنبؤ بالفشل المالي هي نموذج KIDA ونموذج ALTMAN, كما أبرزت نتائج هذه النماذج أن المؤسسة في المدى القصير لا تتعرض لخطر الفشل المالي أو العجز المالي الذي يؤدي إلى غلق أبوابها وتم تطبيق كذلك الأساليب الإحصائية من خلال تقدير مبيعات المؤسسة محل الدراسة بواسطة السلاسل الزمنية لسنتي 2020-2021, وقد كانت النتيجة مرتفعة مقارنة بسنة 2019, وقد يعود ذلك إلى إمكانية تخفيض التكاليف التشغيلية أو زيادة حجم المبيعات وأسعار البيع خارج الرسم كما تم تقدير ربحية المؤسسة من خلال أسلوب السلاسل الزمنية وكانت النتائج القيمة المتوقعة للربحية في سنتي 2020/2021 عبارة عن نتيجة سالبة حيث تقدر النسبة التغير لسنة 2020 بالنسبة لسنة 2019: (-307%) ونسبة التغير لسنة 2021 بالنسبة لسنة 2019: (-349%) ، وبالتالي على الإدارة المالية أخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار وإتباع طرق وأساليب حديثة التي تحسن مستوى أداء المؤسسة.

الخاتمة

الخاتمة

على ضوء ما ورد في هذه الدراسة تبين أن للتحليل المالي مجموعة من المؤشرات المالية الحديثة لها دور فعال في التنبؤ بالحالة المالية للمؤسسة إذ تبين أن للتنبؤ بوضع مالي جيد أو حرج لأي مؤسسة يجب الاعتماد على مجموعة من الأساليب الرياضية والنماذج الإحصائية إلى ما يطلق عليها الأساليب الكمية والإحصائية من المنظور المالي لأن هذه الأخيرة تتلخص نتائجها النهائية انطلاقاً من الكشوفات المالية الحالية التاريخية.

لكن تطبيق التحليل المالي في المؤسسات الجزائرية يبقى ضعيفا، ويظهر ذلك من خلال الدراسة الميدانية التي تمت في مؤسسة الكهرباء والغاز - وحدة الوادي -، حيث أنها لا تطبق التحليل المالي ولا تعطي اهتماما لتقنياته، وعملها ينتهي عند بناء الميزانيات المالية والباقي يتم عند مؤسسة الأم وهذا يدل على سوء التخطيط والتسيير لأنه كان الضروري حتى لو كانت مؤسسة فرعية، أن تعمل على تحليل مركزها المالي، من أجل تقييم نشاطها وتقديم التقارير بصفة دورية إلى الإدارة المركزية وهذا ما يساهم في تسيير المؤسسة بنجاح من خلال معرفة قوة وضعف المركز المالي لكل فرع.

نتائج اختبار الفرضيات:

- تأكيد فرضية الأولى : حيث أن التحليل المالي يعتبر أنه مجموعة من العمليات التي تعني بدراسة فهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة خلال فترة زمنية معينة ، التي يعتمد عليها متخذ القرار وتعد من الركائز الأساسية وهذا ما يساعد المديرين والمسيرين في معالجة نقاط القوة والضعف واتخاذ القرارات الملائمة والرشيدة ومراقبة نشاط المؤسسة.
- تأكيد الفرضية الثانية : بافتراض أن أدوات التحليل المالي الحديث تتحدد حسب حاجة متخذ القرار إلى تقييم سياسة معينة لتساعده في اتخاذ القرارات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة وذلك من خلال دراستنا قمنا باستخدام تحليل النسب المالية ونماذج التنبؤ بالفشل تم اختيار نموذج كيدا لكونه يعتبر من النماذج الجيدة التي أثبتت مقدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة موضع الدراسة وكذا استخدام الأساليب الإحصائية متمثلة في تقدير المبيعات والربحية وهذا يساعد المؤسسة في مراقبة نشاطها واتخاذ قراراتها الملائمة التي تخدم أهداف المؤسسة وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.
- نفي الفرضية الثالثة : يجب الاهتمام بتحسين صورة المؤسسة و ذلك عن طريق أدائها المالي باستخدام أساليب التحليل المالي ، الذي يقف على جوانب القوة والضعف في المؤسسة ومسارها المستقبلي .

نتائج الدراسة:

- يعد التحليل المالي أداة تساعد على دعم فعالية التدقيق.
- لا يعتمد التحليل المالي على بيانات محدودة من قائمة مالية واحدة، بل يشمل كافة القوائم المالية مثل الدخل والميزانية.
- يتطلب التحليل المالي الحديث جهدا ووقتا كبيرا من أجل معالجة الكم الهائل من المعلومات الخاصة بالمؤسسات ما أجل بناء نموذج معين لاتخاذ أهم القرارات.
- التحليل المالي يعتبر الأمثل في دراسة الوضع المالي للمؤسسة التنبؤ بمستقبلها وبالتالي تقييم المخاطر والعوائد.

نتائج الدراسة التطبيقية

- على المؤسسة التأكد من أن فرضية استمرارية نشاط قائمة أو في حالة عدم استمرارية المؤسسة لنشاطها لا بد من شرح الأسباب وتبيان كيفية إعداد هذه الحالة
- من خلال تطبيق أساليب النموذج التنبؤ بالفشل المالي تم اختيار نموذج كيدا ونموذج ألتمان خلال السنوات لأنها نتائجها موجبة ويعتبر هذا النموذج من نماذج الجيدة التي أثبتت مقدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة .

- أوضحت كذلك نتائج تقدير مبيعات المؤسسة بواسطة السلاسل الزمنية خلال سنتي 2020/2021 كانت مرتفعة وهذا راجع إلى إمكانية تخفيض التكاليف التشغيلية أو زيادة حجم المبيعات وأسعار البيع خارج الرسم ، كما تبين أيضا تقدير ربحية المؤسسة كانت النتائج المتوقعة سالبة وعلى المنشأة إتباع طرق وأساليب حديثة لتحسين مستوى أداء المالي للمؤسسة.
- على المؤسسة أخذ التوقعات بعين اعتبار و اتخاذ طرق أساليب الحديثة التي تحسن من الوضعية المالية للإدارة المالية واتخاذ القرارات السليمة .
- على المؤسسة دراسة أدائها المالي جيدا حتى لا تقع في الفشل المالي .

توصيات الدراسة:

- ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية باستخدام الأدوات الحديثة للمنشأة المالية لا سيما الأساليب الرياضية والإحصائية.
- يجب على المؤسسة الإفصاح عن جميع المعلومات المالية التي تفيد في عملية التحليل، وإيصالها لكل طرف ذو مصلحة معها.
- التوعية العامة للمؤسسات الجزائرية وذلك عن طريق الدورات العلمية والتربصات الميدانية.
- التعاون مع الباحثين وتدريب المحاسبين والماليين عن طريق توفير المعلومات والبيانات الواضحة والصادقة لهم.

آفاق الدراسة :

وفي الأخير يمكننا الوصول إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن الاستغناء عن المنهج الحديث للتحليل المالي لكونه يعطي صورة جيدة للوضعية المالية وربحيته خلال فترة زمنية محددة وبالتالي نسعى في الدراسات القادمة بتوسيع آفاق البحث ليشمل التنبؤ بالوضعية المالية لمجموعة من المؤسسات للوصول إلى نتائج دقيقة واتخاذ القرارات السليمة.

إعطاء بعض العناوين كمقترحات:

- يمكن اقتراح مواضيع مشابهة للدراسة و نذكر على سبيل المثال لا للحصر :
- ✓ استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي كآلية للحد من ظاهرة الفشل .
- ✓ دور الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تحسين الأداء الاقتصادي للبنوك التجارية .
- ✓ دور أدوات التحليل المالي الحديثة في التقليل من مخاطر القروض .

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

اولا: الكتب

- 1- أحمد توفيق جمال، الادارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1980.
- 2- القاضي دلال والتوزيع، سهيلة عبد الله، ألبياقي محمود، "الإحصاء للإداريين والاقتصاديين"، دار الحامد للنشر، عمان، 2003.
- 3- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
- 4- توفيق محمد شريف، "إعداد القوائم المالية المخططة المتنبأ بها"، جامعة الرقازيق، كلية التجارة، مصر، 2006.
- 5- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2011.
- 6- رستمية أحمد أبو موسى، "الأسواق المالية والنقدية"، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 7- عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، صنعاء، 1435هـ - 2013 م.
- 8- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، طبعة ملونة، 2007.
- 9- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين، 2008.
- 10- قاسم صبحي محمد، "مقدمة في بحوث العمليات"، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، 1996.
- 11- مجيد كربي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2007.
- 13- محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر ادارية محاسبية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014، القاهرة (مصر).
- 14- منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، 2000 م.
- 15- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 16- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- 17- وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

ثانيا: المذكرات

1- العمري بشرى، ماني حنان، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم المالية ومحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أملي محمد أولحاج، البويرة 2018/2017.

2- إيمان أنجرو، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي الصناعي"، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

- بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 2009، 2008.

4- بوغير فيروز وزملائها، استخدام الأدوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة، سونلغاز، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2019/2018.

ثالثا: رسائل ماجستير

1- مشغل جهاز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011 .

رابعا: المقالات

1- محمود أسعد، " مقال حول المؤشرات الهامة لتقييم أسهم الشركات"، منتدى خبراء الأسهم الأردنية متاحة على الموقع: <http://stocksexperts.net/showthread.php?t=202031776> / 01 / فيفري/ الساعة 15: 14،

خامسا: المواقع الالكترونية

- 1- <http://almohasb1.blogspot.com/2009/06/Financial-ratios.Html2020,15:30/03/25>،
- 2- <http://www.iraqisin.com/vb/showthread.php?t=6627>، 25/03/2020، 20:45
- 3- Http://www.garyounis.edu/science/statistics/description_p.htm، 25 / 04/ 2020، 22:15
- 4- http://www.garyounis.edu/science/statistics/description_p.htm، 25/04/2020، 23:06
- 5- www.sonelgaz.dz/?page=article_id=5، 30/06/2020، 13:00
- 6- www.sonelgaz.dz، 30/06/2020، 20:45
- 7- www.sdc.dz/sdcara/spip.php?articlez1,1/07/2020، 15:15

سادسا : القوانين والتشريعات

1-المادة 06، المرسوم التنفيذي 26-195 ، المتضمن القانون الاساسي للمؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز والمسماة سونلغاز .

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

Mémoire de maîtrise :

- 1- Amine abbas, **Modern Techniques of financial Analysis and Their Role in Measuring Company Performance**, ASUPPLEMENTARY RESEARCH TO OBTAIN AMASTER S DEGREE IN COSTS AND MANAGEMENT ACCOUNTING, FACULTY OF BUSINESS STUDIES, SUDAN, 2009, P90

ARTICLE :

- 1- Par pascal Quiry et yann Le fur, **ACTUALITE : L'analyse financière des BRICs**, N° 93, Décembre 2010.

الملاحق

الملحق رقم(1): وثيقة رسمية توضح قائمة مركز المالي بجانب الأصول لسنة 2017

BILAN ACTIF		Définitif			
ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 348 776.37		4 348 776.37	4 348 776.37
Agencements et aménagements de terrains		13 830 886.00	4 450 808.69	9 380 077.31	8 780 442.74
Constructions (Bâiments et ouvrages)		479 796 255.34	162 472 225.40	317 324 029.94	187 488 170.77
Installations techniques, matériel et outillage		26 302 018 845.89	8 417 598 903.11	17 884 419 942.78	18 932 454 890.91
Autres immobilisations corporelles		2 498 038 353.94	772 245 820.52	1 726 792 533.42	1 831 283 855.81
Immobilisations en cours		2 753 287 887.42		2 753 287 887.42	2 605 520 619.92
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 648 117 884.93	9 356 807 957.72	24 691 310 157.27	25 373 486 157.41
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 679 458 815.27	7 445 200.68	2 672 013 614.59	2 903 278 142.71
Stocks et encours		1 250 140.00		1 250 140.00	1 294 280.00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0.00		0.00	0.00
Autres débiteurs		2 112 708 565.42		2 112 708 565.42	3 315 205 363.66
Impôts		106 480 323.16		106 480 323.16	83 605 418.20
Autres actifs courants		0.00		0.00	0.00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		148 872 137.93		148 872 137.93	144 500 436.71
compte transitoire**		0.00		0.00	0.00
TOTAL ACTIF COURANT		5 040 217 981.78	7 445 200.68	5 033 272 781.10	6 448 483 651.44
TOTAL GENERAL ACTIF		39 688 335 866.71	9 364 252 958.40	29 724 582 938.37	31 821 969 808.85

الملحق رقم(2): وثيقة رسمية توضح قائمة المركز المالي بجانب الخصوم لسنة 2017

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2017	
CENTRE DD EL OUED		DATE 29/06/2020 09.09.35	
BILAN PASSIF		Définitif	
PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		181 622 411,46	181 622 411,46
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 33 884 806,93
compte de liaison**		21 404 032 927,39	18 201 883 807,45
TOTAL CAPITAUX PROPRES		21 565 655 338,85	18 329 621 411,98
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		69 511 212,37	52 542 159,25
Impôts (différés et provisionnés)		20 568 190,00	20 568 190,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 180 368 092,27	4 765 644 679,47
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 270 447 494,64	4 838 755 028,72
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 904 585 313,47	2 273 394 243,42
Impôts		17 360 344,55	20 746 798,48
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 063 921 317,39	371 582 464,29
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 985 866 975,41	2 665 723 506,19
TOTAL GENERAL PASSIF		29 821 969 808,90	25 834 099 946,89

الملحق رقم (03): وثيقة رسمية توضح قائمة مركز المالي بجانب الاصول لسنة 2018

BILAN ACTIF		Définitif			
ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 348 776 37		4 348 776 37	4 348 776 37
Agencements et aménagements de terrains		13 030 856 00	4 450 808 69	8 580 047 31	8 780 447 79
Constructions (Bâiments et ouvrages)		474 796 254 32	162 472 225 40	312 324 028 92	187 488 170 77
Installations techniques, matériel et outillage		24 302 018 645 89	8 417 558 903 11	15 884 459 742 78	18 932 464 890 97
Autres immobilisations corporelles		2 458 038 353 94	772 249 820 52	1 685 788 533 42	1 637 282 855 87
Immobilisations en cours		2 753 287 887 42		2 753 287 887 42	2 605 120 678 92
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 948 117 894 99	8 556 587 157 72	24 691 530 737 27	23 373 496 157 47
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 670 456 815 27	7 445 203 69	2 672 611 678 59	2 903 278 142 37
Stocks et encours		1 250 140 00		1 250 140 00	1 294 290 00
Créances sur sociétés du groupe et associées		0 00		0 00	0 00
Autres débiteurs		3 112 718 565 42		2 112 718 565 42	3 315 205 363 60
Impôts		106 480 123 16		106 480 123 16	83 605 478 20
Autres actifs courants		0 00		0 00	0 00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		148 672 137 93		148 672 137 93	144 500 436 70
compte transitoire**		0 00		0 00	0 00
TOTAL ACTIF COURANT		5 049 717 581 76	7 445 203 69	5 033 272 781 12	6 448 483 651 47
TOTAL GENERAL ACTIF		39 997 835 476 75	8 564 252 258 41	29 724 805 518 39	29 821 979 808 94

الملحق رقم (4): وثيقة رسمية توضح قائمة مركز المالي بجانب الخصوم لسنة 2018

CENTRE DD EL OUED			
EXERCICE 2018			
DATE 20/06/2020 09:11:29			
BILAN PASSIF			
Définif			
PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Reserves consolidées)			
Ecart de réévaluation			
Résultat net		161 622 411 46	161 622 411 46
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0 00	0 00
compte de liaison**		21 245 948 430 18	21 404 032 827 39
TOTAL CAPITAUX PROPRES		21 437 571 841 64	21 565 855 338 85
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		81 271 339 24	89 511 212 37
Impôts (différés et provisionnés)		20 568 190 00	20 568 190 00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 171 935 821 91	5 180 168 952 27
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		8 273 761 351 15	5 270 447 404 64
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 031 481 527 09	1 804 585 313 47
Impôts		16 227 124 39	17 360 344 32
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0 00	0 00
Autres dettes		845 561 094 09	1 063 921 317 39
Tresorene passif		0 00	0 00
compte transitoire**		0 00	0 00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 893 229 725 57	2 885 866 975 41
TOTAL GENERAL PASSIF		23 724 562 918 37	29 821 963 808 50

الملحق رقم(5): وثيقة رسمية توضح قائمة مركز المالي بجانب الأصول لسنة 2019

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz
CENTRE DD EL OUED

EXERCICE 2019

DATE 29/06/2020 09.18.26

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 348 776,33		4 348 776,33	4 348 776,33
Agencements et aménagements de terrains		13 630 856,06	4 795 205,06	8 835 651,00	9 140 047,37
Constructions (Batiments et ouvrages)		555 774 913,29	176 985 729,60	378 789 183,69	313 324 029,95
Installations techniques, matériel et outillage		30 066 255 344,88	9 432 370 718,35	20 633 884 626,53	19 884 419 742,76
Autres immobilisations corporelles		2 667 707 755,34	866 681 706,46	1 801 026 048,88	1 726 790 533,42
Immobilisations en cours		3 618 241 374,36		3 618 241 374,36	2 753 287 007,42
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		36 925 959 020,26	10 480 833 359,47	26 445 125 660,79	24 691 310 137,27
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 192 473 800,22	12 957 465,85	3 179 516 334,37	2 672 011 614,59
Stocks et encours		726 110,00		726 110,00	1 200 140,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		3 009 584 059,30		3 009 584 059,30	2 112 708 565,42
Impôts		168 436 344,78		168 436 344,78	106 480 323,16
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		821 744 059,78		821 744 059,78	140 872 137,93
TOTAL ACTIF COURANT		7 192 964 374,08	12 957 465,85	7 180 006 908,23	5 033 272 781,10
TOTAL GENERAL ACTIF		44 118 923 394,34	10 493 790 825,32	33 625 132 569,02	29 724 582 918,37

ملحق رقم (6): وثيقة رسمية توضح قائمة المركز المالي بجانب الخصوم لسنة 2019

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2019	
CENTRE DD EL OUED		DATE 29/06/2020 09.19.29	
BILAN PASSIF		Provisoire	
PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		161 622 411,46	161 622 411,46
Résultat net		2 379 820 602,30	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		8 516 029,16	0,00
compte de liaison**		20 065 206 743,86	21 295 949 430,18
TOTAL CAPITAUX PROPRES		22 615 165 786,78	21 457 571 841,64
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		84 046 633,42	81 277 339,25
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	20 588 190,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 380 525 254,03	6 171 935 821,91
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 464 571 887,45	6 273 781 351,16
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 829 892 104,38	1 031 461 507,09
Impôts		20 401 467,72	16 207 124,39
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 695 101 322,69	945 561 094,09
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 545 394 894,79	1 993 229 725,57
TOTAL GENERAL PASSIF		33 625 132 569,02	29 724 582 518,37

الملحق رقم(7): وثيقة رسمية نموذج جدول حسابات نتائج لسنتي 2017-2018

CENTRE: 00 EL OUED		EXERCICE 2018	
		DATE 29/06/2020 09:12:58	
COMPTES DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		6 872 264 835,79	8 448 889 113,14
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production énergie et matériel		0,00	
I - Production de l'exercice		+ 5 461 930 147,44	- 4 779 159 541,03
Achats consommés		3 410 334 668,35	3 667 729 572,11
Services extérieurs et autres consommations		- 73 121 799,95	- 49 789 135,76
Prestations reçues services		- 377 894 190,46	- 280 593 074,97
II - Consommation de l'exercice		- 1 031 027 104,73	- 908 118 313,66
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 1 482 143 095,14	- 1 238 500 524,35
Charges de personnel		1 928 191 593,21	2 429 229 047,72
Impôts, taxes et versements assimilés		- 800 650 266,74	- 787 161 070,14
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 170 584 617,77	- 161 406 850,58
Autres produits opérationnels		956 956 708,70	1 480 661 127,00
Autres charges opérationnelles		239 823 853,85	236 431 262,42
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 2 697 000,00	- 2 670 000,00
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 1 237 311 389,97	- 1 217 723 558,30
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0,00	- 115 981 480,72
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		213 386 738,54	24 496 229,58
V - RESULTAT OPERATIONNEL		170 156 911,12	405 213 579,98
Charges financières		- 98 613,56	- 158 435,36
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 3 090 152,86
VI - RESULTAT FINANCIER		- 98 613,56	- 3 248 588,22
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		✓ 170 060 297,56	401 964 991,76
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 325 475 428,18	8 707 816 605,14
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 9 155 415 130,62	- 8 305 851 613,38
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		170 060 297,56	401 964 991,76
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 115 981 480,72
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		170 060 297,56	401 964 991,76

الملحق رقم(8): وثيقة رسمية نموذج جدول حسابات نتائج لسنتي 2018-2019

SOCIÉTÉ: Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

DATE 13/07/2020 09:36:28

CENTRE: DD EL OUED

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		10 372 275 245,97	8 872 264 835,79
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production énergie et matériel		- 4 304 420 218,48	- 5 481 930 147,44
I - Production de l'exercice		6 067 855 027,49	3 410 334 688,35
Achats consommés		- 58 663 791,30	- 73 121 799,95
Services extérieurs et autres consommations		- 449 150 384,22	- 377 994 190,46
Prestations reçues services		- 841 143 729,81	- 1 031 027 104,73
II - Consommation de l'exercice		- 1 349 174 905,33	- 1 482 143 095,14
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		4 718 680 122,16	1 928 191 593,21
Charges de personnel		- 1 046 284 364,80	- 800 650 286,74
Impôts, taxes et versements assimilés		- 203 301 069,95	- 170 584 617,77
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		3 469 094 687,41	956 956 708,70
Autres produits opérationnels		289 519 853,77	239 823 653,85
Autres charges opérationnelles		- 10 452 804,07	- 2 697 000,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 430 884 445,29	- 1 237 311 389,97
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		82 582 247,30	213 386 738,54
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		2 379 820 602,30	170 158 911,12
Charges financières		- 38 936,82	- 98 613,56
VI - RESULTAT FINANCIER		- 38 936,82	- 98 613,56
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		2 379 820 602,30	170 060 297,56
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		10 724 377 347,04	9 325 475 426,18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		- 8 344 556 744,74	- 9 155 415 130,62
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		2 379 820 602,30	170 060 297,56
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 379 820 602,30	170 060 297,56

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz
CENTRE DD EL OUED

EXERCICE 2019
DATE 13/07/2020 09:36:28

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		10 372 275 245,97	8 872 264 835,79
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production énergie et matériel		- 4 304 420 216,48	- 5 461 930 147,44
I - Production de l'exercice		6 067 855 027,49	3 410 334 688,35
Achats consommés		- 58 660 791,30	- 73 121 799,95
Services extérieurs et autres consommations		- 449 150 384,22	- 377 994 190,46
Prestations reçues services		- 841 143 729,81	- 1 031 027 104,73
II - Consommation de l'exercice		- 1 349 174 905,33	- 1 482 143 095,14
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		4 716 680 122,16	1 928 191 593,21
Charges de personnel		- 1 046 294 364,80	- 800 650 266,74
Impôts, taxes et versements assimilés		- 203 301 069,95	- 170 584 617,77
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		3 469 094 687,41	956 956 708,70
Autres produits opérationnels		289 519 853,77	239 823 653,85
Autres charges opérationnelles		- 10 452 804,07	- 2 697 000,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 430 684 445,29	- 1 237 311 389,97
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		62 582 247,30	213 385 738,54
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		2 379 820 602,30	170 060 297,56
Charges financières		- 38 936,82	- 98 613,56
VI - RESULTAT FINANCIER		- 38 936,82	- 98 613,56
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		2 379 820 602,30	170 060 297,56
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 724 377 347,04	9 325 475 426,18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 8 344 556 744,74	- 9 155 415 130,62
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 379 820 602,30	170 060 297,56
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 379 820 602,30	170 060 297,56